نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٩٥ - ١٩٦ أغسطس/أب - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤

فى هذا العـــدد

يعـــرض العدد فى ملف خاص للتصـــعيد العدوانـــى الإســـرائيلي الوحشـــى ضـــد المدنيين فى قطاع غـــزة، والذى مثل بكل الأبعاد حدثاً مأســـاوياً رئيســـياً فى ظل التخاذل المؤلـــم للمجتمع الدولى عن الوفاء بمســـئولياته لتوفير الحماية للمدنيين تحت الاحتلال.

كمـــا تـــناول العدد الاعتداءات المفزعة التى بدأت قوات الاحتلال الأمـــريكى ممارستها ضد المناطق السنية بحجة القضاء على المقاومة وتمهـــيد الأرض لإجراء الانتخابات المـــزمعة، والـــتى أدت إلـــى وفاة المئات من المدنيين.

ويتوقف العدد أمام استمرار أزمة النزاع الأهلى المتعدد فى السودان، ويعـــرض للتطورات الحاصلة فيه مـــن مـــنظور جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاعات القائمة فى مناطق الجنوب ودارفور.

كمـــا يعـــرض العدد لتطورات الأزمـــة المـــتزايدة حـــول الوجود الســـوري فـــي لبـــنان والاستحقاق الرئاســـي، والـــذي تحول من شان داخلـــي وإقليمـــي إلـــى شأن دولي جاذب.

ملف العدد ..(٢)
انتفاضـــة الشعب الفلسطينى مستمرة للعام الخامس رغم العدوان الإسرائيلى المدعوم بالفيتو الأمريكى والصمت الدولى.

العـــراق ..(٧)
مـــع اقـــتراب الانـــتخابات العراقية تزداد الســـاحة العراقية اشتعالاً وسط ممارسات ومخالفات صارخة لحقوق الإنسان.

سوريا/لبنان ..(١٣)
اســـتغلال قضـــية الانـــتخابات الرئاسية اللبنانـــية لمـــزاولة المـــزيد من الضغوط الدولـــية على سوريا لتطويع مواقفها تجاه الفلسطينيين والعراق.

الســـــعودية ..(١٦)
مازالـــت المـــنظمة تـــتابع قضية اعتقال الإصـــلاحيين السعوديين وتطالب بإطلاق سراحهم احتراماً لحرية الرأى والتعبير.

البحريـــــن ..(١٥)
المـــنظمة تعـــبر عـــن قلقها لإغلاق نادى العـــروبة ومركز البحرين لحقوق الإنسان وتوقيف مديره، وتطالب بالرجوع عن هذه القرارات احتراماً للحريات العامة.

الأمم المتحدة والمجتمع المدني ..(٥)
تقرير معهم لأمين عام الأمم المتحدة حول سبل تفعيل علاقة المنظمة الدولية بالمجتمع المدنى.

الســـــودان ..(١٠)
مازالـــت مشـــكلة دارفـــور محل تسارع للأحـــداث دولـــياً وإقليمـــياً وداخلياً وسط تساؤلات عما إذا كان التدويل هو الحل.

مصـــــر ..(١٤)
أدانـــت المنظمة التفجيرات فى منطقة طابا باعتبارها من جرائم الإرهاب التى تشهدها المـــنطقة نتـــيجة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان فى فلسطين والعراق.

حقوق المرأة ..(١٧)
رشـــحت أمـــرأتان ســـعوديتان نفســـيهما للانـــتخابات الـــبلدية مما آثار جدلاً واسعاً حـــول تفســـير قـــانون الانتخابات وتعاليم الإسلام

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية..(١٩)

شكاوى ومداخلات ..(٢١)

أخبار المنظمات ..(٢٣)

فلسطين

الانتفاضة فى مطلع عامها الخامس

الشعب الفلسطينى فى مواجهة نكبة جديدة

فى مطلع العام الخامس لانتفاضة الشعب الفلسطيني الصامدة، تتصاعد رحى العدوان الإسرائيلى الغاشم على الشعب الفلسطيني، وخاصة فى قطاع غزة المحتل، فى أسوأ صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عما تمثله من إرهاب دولة الاحتلال، دونما أى تفرقة بين المدنيين والقادة الميدانيين، غير عابئة بالأطفال والنساء والشيوخ.

بل ووسعت إسرائيل من نطاق عملياتها لتكرس سياسة اليد الطولى، فتفخر بمسئوليتها عن ممارسة الإرهاب عبر اغتيال أحد قادة حماس فى سوريا، فيما المجتمع الدولى يلفه صمت وسكون مريبين فى مواجهة المأساة التى تتعمق وتتسع، حتى لتكاد تطوق كل فرص الاستقرار فى المنطقة، بما يقوض عملياً من أوضاع حقوق الإنسان فيها، وبما لا يقبل أى تبرير بعجز المجتمع الدولى عن الوفاء بمسئولياته نتيجة الاستخدام الأمريكى المستمر لحق الفيتو فى مجلس الأمن من أجل حماية إسرائيل، حتى من النقد.

جرائم الاغتيال

استمرت إسرائيل في استهداف واغتيال رموز وكوادر المقاومة الفلسطينية فضلاً عن الانتقام من ذويهم وتدمير منازلهم وتشريد عائلاتهم، ومن ذلك.

في ٢٦ سبتمبر/أيلول اغتالت إسرائيل القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) "عز الدين صبحي الشيخ خليل" بتفجير عبوة ناسفة في سيارته أمام منزله في حي الزاهرة بالعاصمة السورية دمشق، وأعلنت إسرائيل أن عملية الاغتيال تكتيك جديد لمحاربة فصائل المقاومة الفلسطينية، ويأتي الحدث في وقت تتصاعد فيه الضغوط الأميركية على دمشق.

وفي ٢١ سبتمبر/أيلول اغتالت قوات الاحتلال في قطاع غزة "خالد أبو سلمية" القائد الميداني في كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كما أصيب ستة آخرون من المدنيين عندما أطلقت مروحية عسكرية إسرائيلية صاروخا على السيارة التي كانوا يستقلونها في شارع الجلاء بمدينة غزة. كذلك اغتالت قوات الاحتلال يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ثلاثة من كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، على إثر إطلاق مروحية إسرائيلية صاروخ جو – أرض اتجاه السيارة التي كانوا يستقلونها.

وفي غزة، وفي حادثين منفصلين اغتالت قوات الاحتلال ثلاث نشطاء في ١٩ سبتمبر/أيلول، هم "خالد محمد" أحد القادة الميدانيين في كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، وكلاً من "رباح درويش زقوت" و"نبيل إبراهيم الصعيدي" من عناصر كتائب عز الدين القسام، وقد نفذت قوات الاحتلال عمليتي الاغتيال باستهداف سيارات الشهداء الثلاث بصواريخ جو-أرض، وقد أدت عمليتي الاغتيال إلي وقوع عدد من القتلى والجرحى من المدنيين.

وخلال شهر أغسطس/أب قامت قوات الاحتلال بتنفيذ عمليتي اغتيال لم يصبهما النجاح، ففي ٢٦ أغسطس/أب حاولت قوات الاحتلال اغتيال أحد القادة الميدانيين لسرايا القدس "الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي" بقصف منزله إلا أن الصاروخ أخطأ الهدف وأصاب منزل مجاور مما أدى مقتل شخص وإصابة خمسة آخرين من المدنيين. وفي ٣٠ أغسطس/أب استهدفت قوات الاحتلال منزل "محمود أسعد خليفة" أحد عناصر كتائب شهداء الأقصى، إلا أن الصاروخ سقط على منزل خالٍ.

وعلـــى صـــعيد عمليـــات الاجتياحات والتوغل قصفت قوات الاحتلال مخيم خان يونـــس مجـــدداً فـــي ٢٩ ســـبتمبر/أيلول بالمروحـــيات ممـــا أســـفر عن استشهاد فلسطيني يبلغ من العمر ستين عاما وجرح ســـبعة آخريـــن وتدمير عشرات المنازل وتشـــريد ســـكانها فـــي العراء. وادعت إسرائيل قصفها لمخيم خان يونس بذريعة وقف هجمات المقاومة على مستوطنة نيفيه دكاليم القريبة انطلاقا من خان يونس.

هدم المنازل

ومن ناحية أخرى أعلن المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونـــروا) "عدنان أبو حسنة" أن الجرافات الإســـرائيلية هدمـــت أكثر من ٥٠ منزلا بالكامل وألحقت أضرارا بعدد آخر خلال الاجتـــياح، واصفاً الوضع في المخيم بأنه "مأســـاوي ويحتاج إلى تحرك عاجل لإنقاذ مـــا يمكـــن إنقاذه". وقال شهود عيان إن زهاء مائة شخص أصبحوا في العراء دون مأوى.

الاجتياحات

وفـــي ٢١ ســـبتمبر/أيلول، وفي جنين، اجتاحت قوات الاحتلال المدينة الواقعة في شـــمالي الضـــفة الغربـــية ومخيمها وسط إطـــلاق نار كثيف، مدعومة بقرابة ثلاثين آلـــية عســـكرية تدعمهـــا طائرتا آباتشي وشـــنت حملـــة دهـــم وتفتيش في الحي الشـــرقي من جنين ووسط المخيم، بدعوى البحـــث عـــن مطلوبيـــن، ويأتي التوغل الإســـرائيلي لحجة الرد على عملية فدائية في منطقة التلة الفرنسية بالقدس الشرقية، أدت إلى مصرع اثنين مـــن حرس الحدود الإســـرائيلي وإصـــابة ١٦ آخرين منهم، فضلا عن استشهاد منفذة العملية.

وقـــد قامت قوات إسرائيلية على إثر ذلـــك بنســـف مـــنزل عائلة منفذة العملية "زينـــب أبـــو سالم" (١٨ عاما) في مخيم عســـكر بمدينة نابلس، كما قامت باعتقال عشرة فلسطينيين خلال حظر التجول الذي فرضـــته علـــى المدينة ومخيمها فور بدء عملية التوغل.

كذلـــك اجتاحـــت قوات الاحتلال مدينة نـــابلس ومخيماتها مرتين في اقل من أربع وعشرين ساعة ففي يوم ٢١ سبتمبر/أيلول توغلـــت عشرات الآليات العسكرية، وقام جـــنود الاحتلال باعتلاء أسطح ٩ منازل واســـتخدامها كثكـــنات عسكرية وشرعوا بـــإطلاق الـــنار تجـــاه أي هدف متحرك، وفتحوا نيران أسلحتهم على مظاهرة سلمية أغلـــبها من الأطفال مما أسفر عن إصابة ١٥ متظاهر منهم عشرة أطفال، وفي اليوم التالي تمركزت قوة عسكرية إسرائيلية في محـــيط دوار الشـــهداء والسوق التجاري وسط مدينة نابلس، ودون أي تحذير فتحوا النيران بشكل عشوائي تجاه كل من تواجد فـــي المـــنطقة مما أدى إلي إصابة خمسة عشر مدنياً من بينهم ثماني أطفال. وكانت مدينـــة الخلـــيل قـــد تعرضـــت في ٣٠ أغســـطس/أب لاقـــتحام قـــوات الاحتلال معـــززة بالآليات، وكذا بلدة طمون جنوب شـــرقي مدينة جنين وقرية بيت لقيا غربي مدينـــة رام الله، ودهمـــت قوات الاحتلال عدداً من المنازل السكنية وأجرت عمليات تفتـــيش وعبثت بمحتوياتها واعتقلت ثمانية مواطنين تزعم أنهم مطلوبين لها من بينهم ســـيدة تبلغ من العمر ٥٢ عاماً وهي والدة إحدى المعتقلين لدى قوات الاحتلال.

مذابح المدنيين فى غزة

وقـــد اســـتقبلت إسرائيل العام الخامس للانتفاضـــة بالشـــروع فى تنفيذ ما سمته عملية "أيام الندم" فى غزة، والتى تعتبرها رداً علـــى قصـــف مســـتوطناتها غـــير المشـــروعة فـــى الأراضـــى الفلسطينية المحتلة بصواريخ القسام.

وقـــد شـــملت هذه العملية أسوأ صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتعد أيضاً من جرائم إرهاب الدولة لما اشتملت علـــيه مـــن عمليات قصف عشوائية ضد الأهداف المدنية، وحتى تلك العمليات التى اســـتهدفت قادة مقاومة ميدانيين لم تتحوط على الإطلاق فى تجنب النيل من الأهداف المدنية.

وقـــد أدت هذه العملية "العقابية" بحسب المصـــادر الإسرائيلية إلى استشهاد ١٠٥ فلســـطينياً وجـــرح أربعمائة آخرين على الأقـــل، ومعظـــم الضـــحايا من المدنيين، وبينهم نسبة كبيرة من الأطفال.

وقد وسعت سلطات الاحتلال من نطاق عملياتها بعدما لقيت دعماً ومساندة أمريكية واســـعة، تمثلـــت فـــى اســـتخدام الإدارة الأمريكية لحق النقض "الفيتو" لمنع مجلس الأمـــن مـــن إصدار قراره بإدانة الجرائم الإســـرائيلية ومطالـــبة سلطات الاحتلال بالوقف الفورى لعملياتها فى قطاع غزة.

وعلـــى رغـــم تصريحات الأمين العام للأمـــم المـــتحدة المنددة بالعدوان، وقراره بإيفـــاد بعـــثة عاجلة لبحث التدهور الناتج عنه فى قطاع غزة، إلا أن الدعم الأمريكى تمـــثل ثانية فى إدانة الفلسطينيين على قيام بعضـــهم بعملـــيات استشـــهادية فى وقت ســـابق، أو بالإعراب عن الشعور بالأسف لسقوط المئات من الشهداء الفلسطينيين.

بـل وصـرح "كولـن بـاول" وزير الخارجية الأمريكى بأنه يتفهم أن إسرائيل سـتوقف عملياتها حالماً تنتهى من تحقيق أهدافهـا، وأنه يتمنى أن يتم ذلك بأقصى سـرعة، ممـا أعطـى الضوء الأخضر الأمريكى لإسرائيل لمواصلة العدوان، فيما اكتفـت الأطـراف الدولـية بتسـجيل استنكارها؟!

لقد أدى تخاذل المجتمع الدولى فى ظل المساندة الأمريكية المطلقة لعدوان إسرائيل وتظاهـر بقـية الأطراف الدولية بالعجز، أدى إلـى مـنح إسـرائيل القوة اللازمة للاسـتمرار فـى عدوانها ومحاولة سحق إرادة الشـعب الفلسـطيني وكسر طموحه المشروع إلى التحرر وإجباره على التنازل عن حقوقه المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصـرف والـتى تضمنها قرارات الأمم المتحدة.

كمـا أدى إلـى السـماح لإسـرائيل بالاسـتهانة بأيـة قرارات أو إجراءات أو معايير أيما كانت، فبقيت دولة فوق القانون تشرع للقتل والاغتيال، وللتعذيب، وللعقاب الجمـاعى، ولمحاكمـة الأسرى، وللأبعاد والنفى، والعزل العنصرى.

كمـا تجاهلـت إرادة المجتمع الدولى ممثلة فى الجمعية العامة، ومضت فى بناء جدار العزل العنصرى فى الضفة الغربية المحتلة، رغم فتوى محكمة العدل الدولية بعـدم شـرعته، بل وتسعى حالياً لإقامة جدار مماثل فى قطاع غزة.

وخـلال العـام الأخـير، صعدت من لهجـتها العدوانية تجاه المؤسسات الدولية المختلفة بما فى ذلك الأمم المتحدة، وتشن حالياً حملة ضد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيـل اللاجئين الفلسطينيين "الأرنروا" لـتحرم الشـعب الفلسـطينى مـن أبسط احتياجات العيش.

وقـد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسـان بيانين فى شأن الجرائم والمذابح الواسـعة الـتى نتجـت عـن العـدوان الإسرائيلى الغاشم على الشعب الفلسطينى، فيما يلى نصهما:

ضد العدوان والجرائم

"تـتابع المـنظمة ببالغ القلق التصعيد العدوانـي الإسـرائيلي بحـق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والتي أسفرت عن استشهاد العشرات وجرح المئات من المدنيين الفلسـطينيين ضـحية القصف العشـوائي للمـناطق المدنية الأهلة بحجة الـرد على المقاومة، في واحدة من أسوأ جرائم العقاب الجماعي ضد المدنيين التي تحظـرها مبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

ويضـاعف من قلق المنظمة الضعف الـذي يتسم به رد الفعل الدولي على هذه المجـزرة، والذي يكتفي باجترار الأسى والأسـف علـى مصـاب المدنيين الفلسطينيين، بل ويذهب في بعض الأحيان إلـى تحمـيل الشعب الفلسطيني وقيادته المنتخـبة المسئولية عما ترتكبه إسرائيل من جرائم بحق كافة فئاته متناسياً القضية الأساسية المتمثلة في الإصرار الإسرائيلي علـى مواصلة الاحتلال وتجاهل قرارات الأمم المتحدة القاضية بإنهائه.

والمـنظمة إذ تديـن جـرائم الحرب الإسـرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، فإنها تجدد مناشدتها للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسـئولياته تجـاه الشعب الفلسطيني، كما تؤكد علـى مطلب توفيـر الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين في أقرب وقت لحين إنهـاء الاحـتلال الإسـرائيلي للأراضي الفلسـطينية المحـتلة وتمكيـن الشـعب الفلسـطيني مـن ممارسة حقه في تقرير مصيره بإرادته الحرة".

.. وضد الفيتو

"تـتابع المـنظمة ببالغ القلق استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني فـي قطاع غزة المحتل، والذي استخدمت فـيه أسـلحة محظـورة دولياً، وأدى إلى استشـهاد أكـثر من ٩٠ فلسطينياً وجرح المـئات دون تفرقة بين المدنيين والنساء والأطفـال وبيـن القيادات الميدانية، في واحدة من أبشع المذابح ضد الفلسطينيون.

وضـاعف مـن قلق المنظمة استخدام الإدارة الأمريكـية للفيتو في مجلس الأمن لمـنعه مـن إصدار قراره بإدانة العدوان علـى المدنيين ومطالبة سلطات الاحتلال بـالوقف الفوري لعدوانها الذي يقع جملة وتفصـيلاً ضمن جرائم الحرب الجسيمة، وهو ما اعتبر بمثابة ضوء أمريكي أخضر لمواصلة العدوان.

والمـنظمة إذ تجـدد إدانـتها للعدوان الإسـرائيلي على الشعب الفلسطيني، كما تديـن اسـتخدام الإدارة الأمريكـية لحق الـنقض لحمايـة العـدوان، فإنهـا تناشد المجتمع الدولي مساندة المطلب الفلسطيني بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة، وتدعو المـنظمة لعقدها في إطار صيغة "التحالف من أجل السلام" لإصدار قراراتها الملزمة بـالوقف الفـوري للعدوان وإدانته، وكذا توفير الحماية الدولية العاجلة للمدنيين في الفلسطينيين لحين إنهاء الاحتلال وتمكينهم من ممارسة حقهم في تقرير المصير".

تنمية العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدنى
تقرير للأمين العام للأمم المتحدة

جرى إعداد هذا التقرير بناء على ما ورد من توصيات أوردها تقرير هيئة خبراء الأمم المتحدة حول سبل تفعيل علاقة الأمم المتحدة بمؤسسات المجتمع المدني، والذي سوف يعرض على الجمعية العامة في أوائل أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤.

وبناء على ما ورد من توصيات ومطالب في تقرير هيئة الخبراء، يعرض هذا التقرير عدداً من التوصيات والاقتراحات الواضحة حول سبل تفعيل علاقة المنظمة الدولية والمجتمع المدني، وكيفية تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أجهزة الأمم المتحدة.

وقد تمحور تقرير الأمين العام حول سبع نقاط رئيسية، يراها كمرتكزات لتفعيل علاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني، وهى:

١- زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في مؤسسات الأمم المتحدة

أوضح التقرير تزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤسسات الأمم المتحدة، نتيجة لمشاركتها في المؤتمرات الدولية. ومشاركتها بصفة استشارية في العديد من منظمات الأمم المتحدة، وإبداء الرأي والمشورة حيال العديد من القضايا. وقدم الأمين العام رؤيته لكيفية تفعيل علاقة كل جهاز من الأمم المتحدة بالمجتمع المدني على حده كما يلي:

أولا: الجمعية العامة:

أوصى التقرير الجمعية العامة، أن تعقد جلسات عمل غير رسمية لمدة يومين، تسبق أعمال دورة الانعقاد للجمعية العمومية سنوياً، لسماع مقترحات وأراء المنظمات غير الحكومية، وقد اقترح التقرير بدأ تطبيق هذه التوصية مع دورة الانعقاد الستون، ليتم تقييم التجربة بعد خمس سنوات ، لتتزامن مع السنوات العشر المقررة لتقييم إعلان الألفية.

ثانيا: مجلس الأمن

وعلى صعيد مجلس الأمن، شجع التقرير على الاستمرار في الخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية، وأشاد بدعوة مجلس الأمن لممثلي المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال للمشاركة في مناظرتين، تناولت الأولى دور قطاع الأعمال في منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلم بعد الصراعات، فيما اختصت الثانية بدور المنظمات غير الحكومية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

كما شجع التقرير مجلس الأمن على إيجاد سبل لتدعيم علاقته بالمجتمع المدني، وإن أبدى تحفظه على التوصية الخاصة بإنشاء لجان مسائلة لتقيم عمل البعثات التي يفوضها مجلس الأمن. فيما أوصى التقرير مجلس الأمن بإيفاد بعثة تقييم من المنظمات غير الحكومية "المنتقاة"، عقب انتهاء كل عملية من عمليات حفظ السلام.

ثالثاً: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

على صعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجانه المختصة، رأى التقرير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عمل على زيادة مشاركة المجتمع المدني سواء كانت المنظمات غير الحكومية، أو المؤسسات، أو البرلمانات، وكذلك القطاع الخاص، الأمر الذي أثرى عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفرعية.

رابعاً: البرلمانات

إن انخراط البرلمانيين في أعمال الأمم المتحدة تبلور خلال العديد من النماذج خلال السنوات الماضية، عبر مشاركتهم في الحوار الوطني، من خلال العديد من المحافل البرلمانية بما ساعد على توثيق الروابط بين هذه المؤسسات والمواطنين، وممثليهم. لقد لعب الاتحاد البرلماني دور فعال في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانيين، وهو الدور الذي أشادت به الجمعية العامة عند منحها الاتحاد البرلماني صفة مراقب.

وقد أوصى الأمين العام بتنظيم لقاء مع

البرلمانيين في العام ٢٠٠٥، لتبادل وجهات النظر قبل انعقاد الاجتماع الخاص بمكافحة HIV/AIDS مرض ضعف المناعة المكتسبة، المزمع عقده في ٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

خامساً: السلطات المحلية

دأبت الأمم المتحدة على التفاعل مع السلطات المحلية كشريك رئيسي، خاصة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان على المستوى الوطني، وقد كونت السلطات المحلية العديد من شبكات العمل، وأنشأت في العام ٢٠٠٠ لجنة الأمم المتحدة للتوجيه للسلطات المحلية، لتقوية الخطاب الدولي مع السلطات المحلية في القضايا التنموية، وخاصة أهداف التنمية التي نص عليها في إعلان الألفية.

٢- بناء الثقة فيما يخص قضايا التمويل لزيادة مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية

وبينما أشار التقرير إلي الفجوة بين نسبة تمثيل المنظمات غير الحكومية، في مؤسسات الأمم المتحدة من البلدان النامية مقارنة بمثيلتها في الدول المتقدمة، إلا أنه أشاد بزيادة عدد المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية التي حصلت على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأشار الأمين العام إلي عزمه توفير تمويل لتدعيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، في الفعاليات الدولية.

٣- تطوير عملية الاعتماد

اقترح التقرير عدد من التوصيات فيما يخص تطوير نظام اعتماد المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة:

* اعتماد المنظمات غير الحكومية في أعمال الجمعية العامة.
* تطبيق نظام اعتماد واحد لجميع منتديات الأمم المتحدة.
* إسناد مسئولية مراجعة استمارات الاعتماد للأمم المتحدة، للجنة مختصة من الجمعية العامة.
* تبسيط عملية الاعتماد.
* مراجعة وتوفيق حقوق ومسئوليات المشاركة.

٤- تطوير الحوار بين سكرتارية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية:

اقترح التقرير عدداً من الوسائل لتدعيم وتطوير الحوار بين سكرتارية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل:

* تنظيم جلسات استماع عامة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات الدولية.
* العمل على شرح العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة للدوائر الانتخابية.
* وضع إجراءات داخلية لتطوير الحوار بين سكرتارية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، مثل إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية، ومنحها حق الإطلاع على الوثائق الرسمية.

٥- تعزيز علاقة الدولة بالمنظمات غير الحكومية

أعرب التقرير عن تقديره للدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تعزيز علاقة الدولة بالمنظمات غير الحكومية، في العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبحت المنظمات غير الحكومية شريك في تصميم وتطبيق السياسات، وكذلك أصبحت شريك في عمليات التحليل، وكسب التأييد. وتعد المنظمات غير الحكومية ذات تأثير حيوي في أوقات الصراع وما بعد الصراع على المستويين الوطني والدولي.

وفي سبيل تعزيز علاقة المجتمع المدني بالدولة ، قامت الأمم المتحدة بتعزيز كلاً من قدرات المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني، ودور ممثلى الأمم المتحدة المقيمين فى التعاون الفعال معها.

٦- بحث إمكانية توسيع مهام مكتب الشراكة

تم إنشاء مكتب الشراكة في العام ٢٠٠٢ بهدف وضع تمويل الأمم المتحدة للشركاء الدوليين office Global compact تحت مظلة مؤسسية واحدة، ويقارب إنشاء هذا المكتب على الانتهاء، وتمت الموافقة على خلق وحدة صغيرة لتطوير السياسيات المؤسسية، ضمن مكتب الشراكة الموسع، فيما يخص خدمات المنظمات غير الحكومية، وكذلك وحدة الاعتماد، ووحدة الارتباط للممثلين المنتخبين.

٧- إدارة عملية التغيير

إن التغيرات المتوقعة في هذا التقرير تتطلب إدارة حذرة ورؤية واسعة ومراقبة دقيقة، لضمان تحقيق تطوير حقيقي للعلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ولذلك ينبغي التطوير كالتالي:

أ- مزيد من الحوار المنظم والمساندة مع المنظمات غير الحكومية.

ب- إدماج التزامات دوائر الناخبين، واهتمامات الشركاء في عملية تنظيم الموارد البشرية ، بما في ذلك التعيين، والترقية، والتقييمات السنوية.

ج- تطبيق هذه الإجراءات يتطلب إمكانيات متواضعة لكنها ضرورية، ويمكن ترشيد استخدام المصادر المتاحة لتعزيز تنفيذ تعهدات كلاً من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

العـــراق

بين استحقاق الانتخابات .. وتصاعد المقاومة

مع اقتراب موعد كلاً من الانتخابات الأمريكية مطلع نوفمبر/تشرين ثان، والانتخابات العراقية المزمع عقدها مطلع العام القادم، تزداد الساحة العراقية اشتعالاً في الموصل وبغداد والفلوجة وبعقوبة والرمادي، وغيرها من المدن العراقية، وارتفع عدد القتلى في صفوف قوات التحالف وخاصة القوات الأمريكية لأعلى معدل خلال شهري أغسطس/آب، وسبتمبر/أيلول، مما حدا بوزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفليد" للتصريح في الرابع والعشرين من سبتمبر/أيلول، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ غزو العراق، إن العراق لم "يكن يوماً واحة سلام ولن يكون"، مستنتجاً بأن "الولايات المتحدة قد لا تنتظر إلى أن يصبح الوضع مثالياً لتخفض قواتها".

وتتسم تصريحات "رامسفيلد" بالأهمية، خاصة وأنه كان قد أعلن من قبل أن الولايات المتحدة تبحث إمكانية إرسال المزيد من القوات إلي العراق، كما ألمح إلي عدم ضرورة إجراء الانتخابات في كل المحافظات العراقية، إذا استمر الوضع الأمني في التدهور. بينما أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى "ريتشارد ارميتاج" في مؤتمر صحافي عقده في وارسو، أن المسلحين في العراق يسعون الى "التأثير في الانتخابات الأميركية لغير مصلحة الرئيس جورج بوش، وواضح انهم يريدون رفع الثمن الذي يدفعه، وهذه محاولة ثأرية ليؤثروا في الاقتراع، وسيفشلون".

بيد أنه شخصياً تحفظ أمام الكونجرس على تصريحات "رامسفيلد" بإمكانية عدم إجراء الانتخابات فى كل المحافظات العراقية.

وأمام هذا المأزق، انطلقت أعمال العدوان الأمريكى فى مدن العراق الأوسط "السنية" تزامناً مـــع اقتراب العمل باتفاق نزع سلاح "جيش المهدى" بزعامة "مقتدى الصدر" فى مدن الفرات الأوسط "الشيعية".

وقد راح أكثر من ١٥٠ شهيداً عراقياً ضحية العدوان واسع النطاق على مدينة سامراء، بينهم أكثر من ٨٠ شهيداً خلال اليوم الأول وحده، فيما خضعت المدينة لطوق أمنى وحصار مشدد شمل منع إمدادات الإغاثة الإنسانية ومنع طواقم الصحافة والإعلام من دخول المدينة، بما عكس فداحة النتائج، والرغبة فى التعتيم على وحشية الاعتداءات الأمريكية، وعدم تمييزها بين المدنيين والمقاومين.

وقد تأكد ذلك بعد ما صرحت مصادر الاحتلال بأنها أوقفت أثنين من العرب فى المدينة باعتباره دليلاً على تسلل عناصر من خارج العراق للمشاركة فى المقاومة، وهو دليل غير كاف كماً وكيفاً لتبرير جسامة الجرائم التى ارتكبت فى المدينة.

وقد تزامن الهجوم مع تصعيد الهجمات الجوية على مدينة الفلوجة، والذى أصاب العشرات من الأهداف المدنية، التى ظلت مصـــادر الاحتلال تبرر سقوط عشرات القتلى فى هذه الغارات الجوية بأن المعلومات الاستخباراتية أفادت بأنها مراكز لجماعة "أبو مصعب الزرقاوى"، فيما نقلت التلفزة الدولية صور العشرات من الأطفال والنساء الذين راحوا بين القتلى والجرحى ضحية القصف العشوائى.

ثم ما لبثت القوات الأمريكية أن باشرت عدوانـــاً إضـــافياً علـــى منطقة الرمادى وصـــعدت مـــن عمليات اقتحامها لأحياء مدينة الموصل وأنحاء محافظة ديالى.

وقـــد اعتـــبر القـــادة العســـكريون الأمريكيون أن الهجمات لن تتوقف إلا بعد القضـــاء على الجماعات المقاومة فى تلك الأماكـــن، وأن الهجمـــات قد تستمر حتى ديســـمبر/كانون أول المقبل تمهيداً لإجراء الانتخابات المقررة.

وكـــان شهري أغسطس/أب وسبتمبر/أيلـــول قد شهدا معارك ضارية بين قوات الـــتحالف وأنصار الصدر في النجف، مما أســـفر عـــن استشهاد ٣٦٠ مسلحا شيعيا وأربعة جنود أمريكيين في المواجهات.

وقد هددت الحكومة الانتقالية برئاسة "اياد علاوي" بتوسيع المواجهات التي اتسمت بالشراسة، رغم محاولة "البيت الشيعي" لقاء "الصدر" لوقف تدهور الأوضاع الأمنية. وقد امتدت الاشتباكات من مدينة الصدر في بغداد إلى الجنوب لتشمل بالإضافة إلى النجف كل من لبصرة والناصرية والعمارة، حيث دخلت القوات البريطانية بدباباتها لطرد مسلحي "الصدر" من المراكز الحكومية وفيما هدأت المعارك في تلعفر نسبياً، بعد توصل الجيش الأميركي وزعماء العشائر إلى اتفاق يقضي بخروج المسلحين من المدينة وعدم التعرض لهم، أغارت الطائرات الأميركية من جديد في ٢٤ سبتمبر/أيلول على مدينة الصدر، وأوقعت العشرات من القتلى والجرحى.

وقد أصدرت المنظمة بياناً أدانت فيه مذابح المدنيين فى العراق ودعت إلى الإنهاء الفورى للاحتلال وأعربت فيه "عن انزعاجها البالغ من المذابح التى ترتكبها قوات الاحتلال الأمريكى فى مناطق سامراء والرمادي والفلوجة بالعراق، والتي أودت بحياة ١٢٠ مدنياً عراقياً ومئات الجرحى في مدينة سامراء وسط حصار كثيف تفرضه القوات الأمريكية حول المدينة، ويحول بين طواقم المراسلين الصحفيين والإعلاميين وبين أداء مهماتهم في نقل الحقائق، بما يعكس فداحة الأحداث الجارية والرغبة في التعتيم عليها.

وتنذر تصريحات المسئولين العسكريين والسياسيين الأمريكيين بتفاقم هذه الاعتداءات وتواصلها، حيث تربط بشكل مباشر بين هذه الاعتداءات وبين التمهيد لإجراء الانتخابات العامة المزمع إجراؤها مطلع العام القادم، وهو ما يؤكد استمرار الاحتلال في الركون إلى منطق القوة لتمرير مخططاته للسيطرة على العراق والهيمنة على مستقبله، فيما تجري عملية استنزاف ثروات شعبه على قدم وساق.

ويفاقم من خطورة الأوضاع الجارية أن الساحة العراقية صارت مفتوحة أمام كل الاحتمالات وأمام كل الفاعلين الدوليين، بما يمنح الاحتلال مبررات إضافية للاستمرار، بينما تبقى المواقف الدولية متراخية طالما كان الباب مفتوحاً للمزايدة على مستقبل هذا البلد وثرواته، دونما اكتراث بما تمثله الممارسات الجارية من مخالفات صارخة لمبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان".

وأدانت المنظمة الممارسات الأمريكية في العراق، وصنفتها ضمن جرائم الحرب الجسيمة التي تستوجب الملاحقة والعقاب، ودعت المجتمع الدولي إلى الوفاء بمسئولياته والتزاماته في الإنهاء الفوري للاحتلال، وتمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره واختيار نظام حكمه، كما دعت الأمم المتحدة إلى حث جهودها في سبيل تلبية واجبها نحو مساعدة الشعب العراقي في الخروج من أزمته.

..وآنان ينفي شرعية غزو العراق

نفى الأمين العام للأمم المتحدة في حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) شرعية القرار الأميركي – البريطاني باجتياح العراق مضيفاً أنه غير متطابق مع ميثاق الأمم المتحدة من وجهة نظرنا "وغير شرعي من وجهة نظر الميثاق". كما شكك في إمكانية أن يكون العراق قادراً على تنظيم "انتخابات ذات مصداقية في يناير/كانون الثاني المقبل كما هو مقرر مع تدهور الظروف الأمنية.

حرب الرهائن

تواصل مسلسل اختطاف الرهائن خلال شهري أغسطس/أب وسبتمبر/أيلول، ففي الأول من أغسطس/أب قتل ١٢ عاملاً نيبالياً، ذبحاً ورمياً بالرصاص، كان سبق اختطافهم بالعراق في العشرين من يوليو/تموز وأعلنت جماعة "جيش أنصار السنّة" في العراق مسئوليتها عن المجزرة.

وكذلك اختطف رجلي أعمال لبنانيين هما "فلاديمير دمعة" و"انطوان انطون"، وتمكنت الشرطة العراقية من إطلاق "دمعة" بعد دهم مكان احتجازه، في حين تضاربت الأنباء عن مصير سبعة رهائن آخرين (ثلاثة هنود وثلاثة كينيين ومصري) طلب خاطفوهم من وسيط كانوا كلفوه التفاوض مع الشركة الكويتية التي يعملون لها، الانسحاب من العراق.

وفي ٢ أغسطس/أب أعلن موظف في السفارة التركية في بغداد أن تركياً محتجز رهينة في العراق قتل بأيدي خاطفيه، كما قتل رهينة لبناني يدعى "حسين عليان" على يد خاطفيه، في أوائل أغسطس/أب.

وفي ٦ أغسطس/أب اختفت أربع شاحنات لبنانية على الطريق بين الرمادي وبغداد" في محافظة الأنبار السنية غرب العاصمة العراقية. وفي ٧ أغسطس/أب اختطف صحفيان فرنسيان في العراق،

وطالب خاطفيهما فرنسا في بيان نشر في الإنترنت، إلغاء القانون الذي سبق أن أقرته والذي يحظر الحجاب والرموز الدينية في المؤسسات الرسمية في فرنسا مقابل الإفراج عن الرهينتين، كذلك أعلنت مجموعة "الجيش الإسلامي في العراق" في ٢٦ أغسطس/أب عن قتل صحافي إيطالي يدعى انزو بالدوني.

وقبل نهاية سبتمبر/أيلول جرى إطلاق سراح الفتاتان الإيطاليتان اللتين اختطفتا بواسطة جماعة تطلق على نفسها اسم "أنصار الظواهري" التي تطالب بالإفراج عن المعتقلات العراقيات مقابل إطلاقهما، وقد نجحت مساعي الإفراج عنهما في أواخر سبتمبر/أيلول.

وقد لقي الرهينة البريطاني "كيغلي" حتفه بعد جدل حاد ومتواصل فى بريطانيا حول تقاعس حكومته عن بذل الجهد لإطلاق سراحه، رافقه صخب إعلامي واسع عبر رسائل مصورة للضحية.

وتدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان هذه الظاهرة المؤسفة التى تراها تنتقص من قدر المقاومة العراقية وتؤثر سلباً على مصداقيتها، وذلك على الرغم من تفهم المنظمة لاعتبارات أن قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني قد ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون الإنسانى الدولى، إلا أنها تدعو كافة فصائل المقاومة للالتزام بمبادئ القانون الإنسانى الدولى

استمرار تداعيات "أبو غريب"

أقرّ جنرالان بارزان في الجيش الأميركي بأن مسئولي السجون العسكريين في العراق لم يدرجوا أسماء عشرات من المعتقلين في سجن "أبو غريب" ومراكز اعتقال أخرى في الجداول الرسمية، وذلك بناءً على طلب من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي اي) لإخفائهم عن مفتشي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكشف تحقيق أجراه الجيش الأمريكي وجود ثماني حالات موثقة لمن يطلق عليهم "المعتقلون الأشباح"، لكن جنرالين من المسؤولين عن التحقيق ذكرا في شهادة أمام لجنتين تابعتين للكونغرس إن إفادات عسكريين عملوا في السجن أشارت إلى أن العدد الحقيقي يفوق ذلك بأضعاف كثيرة.

وأبلغ الجنرال "بول كيرن"، وهو الضابط الذي اشرف على التحقيق العسكري، لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ أن "العدد هو بالعشرات، وربما يصل إلى مائة". وقدّر محقق آخر هو الجنرال "جورج فاي" العدد بعشرين، لكن كلا الضابطين لم يستطع إعطاء رقم محدد بسبب عدم الاحتفاظ بأي سجل عن معظم المعتقلين لدى "سي آي ايه".

وبموجب اتفاقية جنيف الثالثة ١٩٤٩ يسمح بعدم الكشف موقتاً عن هوية السجناء للصليب الأحمر وفقاً لاستثناء تمليه الضرورة العسكرية. لكن الجنرالين ذكرا أنهما متأكدان من أن إجراءات وكالة الاستخبارات في العراق تجاوزت ذلك بكثير. ويثير كشف هذه المسألة مزيداً من التساؤلات حول ممارسات "سي آي أي" في العراق، بما في ذلك أسباب احتجازها بعض السجناء العراقيين، وأساليب الاستجواب التي استخدمتها ومصير "السجناء الأشباح"، وهل أُعيدوا إلى السجون العسكرية أم لا؟.

وقد أثيرت تساؤلات عدة حول أسباب موافقة الكولونيل "توماس باباس"، ضابط الاستخبارات العسكرية الذي اشرف على عمليات الاستجواب في السجن، على السماح لمسئولي "سي آي اي" أن يستخدموا السجن لإخفاء "معتقلين أشباح".

وأفاد تقرير الجيش انه عندما أثار "باباس" تساؤلات حول هذه الممارسة، شجعه ضابط بارز في الاستخبارات العسكرية في بغداد آنذاك، هو الكولونيل ستيفن بولتز، على التعاون مع "سي آي اي" لأن "الجميع فريق واحد".

وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" بأنه في إحدى الحالات، وبناءً على طلب من "جورج تينيت" الذي كان مديراً للاستخبارات المركزية، أمر مسؤولون عسكريون في العراق في نوفمبر/تشرين ثان الماضي باحتجاز رجل يشتبه في انه "إرهابي" عراقي بارز في "كامب كروبر"، وهو مركز اعتقال يخضع لحراسة مشددة، ولكن من دون تسجيله. وكان هذا السجين الذي يطلق عليه أحياناً "تريبل – إكس"، محتجزاً في البداية لدى "سي آي اي" في موقع سري خارج العراق، لكنه أعيد إلى البلاد بعدما توصل محامو الحكومة إلى ضرورة احتجازه في الداخل كونه عراقياً. وأقر البنتاغون بأن "تريبل – إكس" بقي لشهور غير مسجل وفقاً لنظام الاحتجاز العسكري داخل العراق. ونقل من البلد سجين آخر على الأقل، هو سوري، واحتجز على متن سفينة للبحرية الأمريكية قبل إعادته إلى سجن "أبو غريب"الخريف الماضي.

السودان

هل يفي التدويل بحل النزاع الأهلي المتعدد؟

بينما تتسارع وتيرة الأحداث والتفاعلات الدولية والإقليمية والداخلية مع النزاع الأهلي في إقليم دارفور، يشهد تفعيل اتفاق التسوية في الجنوب نوعاً من الخمول المصحوب بتجاذبات بين طرفي النزاع، وعلى الرغم من بدء مسار ثالث لتسوية بقية القضايا العالقة، فإن تهديداً بعودة العمليات العسكرية في مناطق الشرق عاد ليبرز بقوة، بما يعطي انطباعاً قوياً بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لترميم السلم الأهلي، وصيانة احترام حقوق الإنسان لكافة أبناء السودان.

ولكن يظل التساؤل الرئيسي عما إذا كان تدويل النزاع الأهلي في السودان يمثل عصب الحل أم لا؟، ربما لا يزال من السابق لأوانه الإجابة على هذا التساؤل، خاصة في ظل تجارب المنطقة المريرة.

وفيما يلي يقدم هذا العدد لأبرز التطورات المتسارعة على مساري الجنوب ودارفور خلال الشهرين المنصرمين.

التحضير لعمليات الأمم المتحدة لدعم السلام فى جنوب السودان تقرير الأمين العام وقرار مجلس الأمن بشأنهما

قدم الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن تقريره المؤرخ ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٤ عن المهمة التى كلف بها بشأن إيجاد أفضل طريقة تدعم بها الأمم المتحدة تنفيذ اتفاق السلام الشامل الجارى التفاوض بشأنه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وأفاد الأمين العام قيامه بما يلي:

١-إنشاء فرقة عمل مشتركة بين إدارات الأمم المتحدة المعنية بالسلام لمتابعة عملية السلام ووضع استراتيجية مشتركة لدعم تنفيذ الاتفاق.

٢-إيفاد بعثة تقييم أولية إلى السودان وكينيا فى الفترة من ٢٧ نوفمبر/تشرين ثان إلى ١٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣ لتقييم الوضع العام استعداداً لعمليات الأمم المتحدة فى السودان والتشاور مع الأطراف المعنية فى هذا الصدد ومنها فريق الوساطة الخاص بمنظمة الإيجاد ومجتمع المانحين والفريق الإقليمي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣- قيام مستشاره الخاص مع بعثة من إدارة الشئون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بالتشاور مع كبار المسئولين من أثيوبيا، ريتريا، أوغندا، السودان، كينيا، مصر، ومسئولي الإيجاد للتخطيط لعملية الرصد والتحقق من تنفيذ الاتفاق المرتقب. ووجود فريق من الخبراء الفنيين التابعين للأمم المتحدة بالسودان منذ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ للتخطيط والتقييم الواقعى مثل التعرف على المناطق الملائمة لإنشاء مقار القيادة والمعسكرات والإطلاع على التجربة الناجمة لعملية "شريان الحياة" والتشاور مع آليات الرصد القائمة والمنتشرة حاليا فى السودان.

هذا وقد أكد الأمين العام فى تقريره أنه رغم التزام طرفي المفاوضات بالتوقيع على اتفاق سلام شامل وكونهما مهيئين للتوصل لهذا الاتفاق بعد سلسلة البروتوكولات الإطارية بينهما فمن المتوقع أن يكون اتفاق سلام معقداً. فهو يجمع بين العديد من الاتفاقات ويضع إدارات جديدة لثلاث مناطق فى وسط البلاد ويرسي تغييراً جذرياً للواقع السياسي الراهن وعليه فمن المنتظر ظهور خلافات فى تفسير بعض الصيغ. وفيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة المقترح ببدء التحضير لعمليات الانتشار المقبلة أكد أن هذه العملية تستدعى وقتاً طويلاً للتصدى للتحديات التى ستواجه عمليات الأمم المتحدة، بالنظر لاتساع حجم البلد وطول خطوط الاتصال وانعدام الهياكل

الأساسية فى المناطق الجنوبية بما يعقد عمليات الرصد والتحقق. وأن هذه المهام تستدعى مساندة وتنسيق من جانب المجتمع الدولي لضمان تنفيذها بصدور منهجية متكاملة. حيث تشمل رصد المساعي الحميدة وتطور الشئون السياسية، ورصد وقف إطلاق النار، وتنسيق الدعم الخارجي والمساعدة فى نزع أسلحة المقاتلين وإعادة إدماجهم وتسهيل التنمية والأنشطة الإنسانية ورصد عودة اللاجئين والمشردين. فضلاً عن المساعدات فى مجال الإعلام والانتخابات ومؤسسات الشرطة والقانون وحقوق الإنسان.

هذا وقد أعلن مجلس الأمن فى قراره رقم ١٥٤٧(٢٠٠٤) فى جلسة بتاريخ ١١ يونيو/حزيران الترحيب بجهود الأمين العام السابقة واقتناعه بأن عمليات الأمم المتحدة المقبلة فى السودان بعد توقيع اتفاق السلام تستدعى فريق عمل واسع يشمل خبراء وفنيين وملاحظى اتصالات وأمن فى المجالات الواردة بتقرير الأمين العام. ومرحبا باقتراح الأمين العام تشكيل بعثة سياسية خاصة لفترة أولية مدتها ٣ شهور للإعداد للرصد الدولي للترتيبات الأمنية لاتفاقية نيفاشا، لبدء عملية دعم السلام فور توقيع الاتفاق وباعتزام الأمين العام تعيين أفراد القيادة العليا المسئولة عن عمليات الأمم المتحدة للسلام وبينهم ممثل خاص له لقيادة وفد المنظمة فى المرحلة النهائية لمحادثات نيفاشا. بينما يتولى نائب الممثل مهمة المنسق الإنساني المقيم لضمان التواصل بين المفاوضات ومراحل التنفيذ اللاحقة. وكذلك اقتراح الأمين العام بضرورة منح الفريق جميع الامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لضمان حرية حركته فى أداء مهامه وضرورة إجراء اتفاق بين الأمم المتحدة وكل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لوضع إطار وضمانات عمل الفريق. وأكد مجلس الأمن ضرورة اتخاذ جميع الخطوات التحضيرية اللازمة ريثما يتم توقيع الاتفاق ومطالبا الأمين العام بتقديم توصياته بشأن حجم هذه العملية وهيكلها وولايتها ومبرزاً أهمية توافر قدرة إعلامية فعالة لتعزيز فهم أطراف الاتفاق والمجتمعات المحلية لعملية السلام ودور الأمم المتحدة فى دعمهما.

الأوضاع فى دارفور

اتخذ منحى الأحداث فى إقليم دارفور غربى السودان وتيرة أسرع منذ توقيع الاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة السودانية فى ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٤ والذى نص على التزام حكومة السودان بنزع أسلحة ميليشيا "الجنجويد" ومحاسبة المسئولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات فى الإقليم، وزيادة أعداد مراقبى وقف إطلاق النار، ونشر مراقبين لحقوق الإنسان للتحقيق فى الانتهاكات التى وقعت فى الإقليم.

وقد تشكلت قبل نهاية يوليو/تموز لجنة مشتركة من الحكومة السودانية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة فى السودان "جون برونك" تضم فى تشكيلها ممثلى الوكالات الدولية المتخصصة والدول المانحة لتفعيل تنفيذ الاتفاق، الذى تضمن إنشاء مناطق أمنة للمدنيين فى الإقليم وخاصة النازحين.

وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى شهده الوضع فى الإقليم منذ منتصف يوليو/تموز إلا أن مجلس الأمن أصدر فى ٣٠ يوليو/تموز قراره رقم ١٥٥٦ الذى يمنح الحكومة السودانية مهلة ٣٠ يوماً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل التزاماتها، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقريره عن مدى التزام الحكومة السودانية بشكل دورى فى نهاية المهلة للنظر فى تحديدها أو النظر فى إجراءات جديدة.

وفى نهاية أغسطس/أب قدم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن التطورات فى السودان، والذى أظهر تحسنا نسبيا متدرجا يشوبه البطء فى الأوضاع الأمنية فى الإقليم، ولا سيما تجاه حماية النازحين والمدنيين، مؤكداً فى الوقت نفسه استمرار وقوع الهجمات من ميليشيا الجنجويد ضد النازحين فى مخيماتهم.

وعلى الرغم من ترحيب أعضاء في مجلس الأمن بالخطوات المتخذة من جانب الحكومة السودانية والأمم المتحدة لمعالجة الكارثة الإنسانية فى الإقليم، إلا أنه سرعان ما عقد اجتماعاً للنظر فى مشروع قرار أمريكى يطالب بفرض عقوبات على السودان وحظر الطيران العسكرى فوق الإقليم لتقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها.

وقد دار جدل واسع حول مشروع القرار الذى ناهضته كل من الصين وباكستان والجزائر فى مجلس الأمن، حتى جرى تعديله وصدر برقم ١٥٦٤ في ١٨ سبتمبر/أيلول ليقرر فرض عقوبات

على الحكومة السودانية فى حال ورود تقارير تؤكد تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها، كما كلف القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة دولية للتحقيق فى أحداث دارفور للنظر فى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى وتحديد ما إذا كانت تمثل جرائم إبادة جماعية، خاصة بعد ما عدلت الإدارة الأمريكية موقفها واستجابت لقرار الكونجرس الامريكى باعتبار ما يجرى فى الإقليم إبادة جماعية ضد القبائل ذات الأصول الأفريقية.

وعلى صعيد الوضع فى الإقليم، ففيما بدت بوادر التحسن النسبى فى إجراءات الحكومة السودانية لتوفير الحماية والأمن للنازحين الذين يفتقدون الشعور بالأمان، والذين يتهمون الحكومة السودانية بدعم وتسليح ميليشيا الجنجويد التى تتألف من عناصر من البدو والأعراب الذين يمتهنون الرعى فى الإقليم، إلا أن المصادر المحلية والتقارير الدولية المختلفة – وبينها تقريرى المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمنع الإبادة الجماعية – أكدت أن التحسن يشوبه البطء وأنه رغم ظهور بوادر لعودة لاجئين من تشاد ونازحين إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن افتقاد الشعور بالأمان بين النازحين يظل السمة الأساسية، فضلاً عن استمرار وقوع الانتهاكات، وإن كانت فى نطاق أقل.

كما أبرزت التقارير تقاعس الحكومة السودانية عن الوفاء بالتزاماتها بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد ومحاسبة مرتكبى الجرائم والانتهاكات فى الإقليم.

.. وكلمة أمين عام المنظمة بشأن أزمة دارفور فى اللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

وكان الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة قد شارك فى أعمال الدورة الـ ٥٦ للجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة فى مطلع أغسطس/أب، وألقى بياناً عكس فيه رؤية المنظمة لتطورات الوضع فى دارفور، وفيما يلى نص البيان:

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق تطورات الأزمة الأمنية والإنسانية الجسيمة فى دارفور وعواقبها المعروفة على المدنيين، كما يضاعف من قلقها تصعيد الدعوة لتدخل عسكري فى الإقليم وتبعاته. الأمر الذى يضع على عاتق الحكومة السودانية، وأطراف النزاع الأخرى، وكافة القوى السودانية فى البلاد مسئولية تدارك الأمر بما يحفظ لمواطني دارفور كرامتهم وحقوقهم ويجنب البلاد تبعات التدخل العسكري الدولي.

وترى المنظمة أن الطرح الحالي لحل الأزمة بحصر المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركتي "تحرير السودان" و"العدل والمساواة" وتجزئة الحل لا يعد مدخلاً مناسبا حيث ينبثق من تحليل غير صحيح ولا يفضى إلى نتائج سليمة حيث:

أولا: إن مثل هذا الطرح مؤداه أن الحكومة تمثل جميع القبائل العربية فى التفاوض بينما تمثل الحركتين عامة القبائل الزنجية، وهذا يعني بالضرورة تحميل القبائل العربية ككتلة واحدة تبعة انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التى ارتكبت بالمنطقة، ولاشك أنه من الخطأ تعميم مثل هذا الحكم وإدانة عشرات القبائل التى لا يجمع بينها سوى الانتماء لأصل عربي الأمر الذى يفجر النزاع العرقي.

ثانيا: إن ميلشيات الجنجويد تتشكل من بعض أفراد وجماعات القبائل العربية لكنهم لا يمثلون تلك القبائل بمعنى أنهم غير منتدبين أو مفوضين من تلك القبائل لارتكاب فظاعاتهم، وإنما يفعلون ذلك مدفوعين بإغراء السلب والنهب دون مساءلة ويستخدمون كأدوات.

ثالثا: إن حركتي "تحرير السودان" و"العدل والمساواة" لا يمثلان بدورهما كل مجتمع دافور وذلك بادعائهما الدفاع عن القبائل الزنجية فقط فى مواجهة هجمات القبائل العربية بالإضافة للمطالب العامة.

وتعتقد المنظمة أن المدخل السليم لحل الأزمة يتطلب اعترافاً رسميا من قبل الحكومة بأن مشكلة دافور إنما هى مشكلة سياسية وليست مجرد مشكلة أمنية، وأنها تحتاج إلى حل سياسي يخاطب جذور الأزمة وليس اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة أو بالوكالة. وهذا يتطلب وقف الحملات العسكرية الحكومية، ووقف كل الأعمال العدائية الأخرى وإدانتها من كافة الأطراف، وعقد مؤتمر وطنى عام لوضع حل للأزمة شامل وعادل ودائم.

وتقترح المنظمة أن يجمع هذا المؤتمر ممثلين لكافة سكان دارفور بمختلف أعراقهم وتوجهاتهم السياسية، بما فى ذلك حركتى "تحرير السودان" و"العدل والمساواة"، وإداراتهم القبلية التقليدية، ومنظماتهم المدنية، وبحضور ممثلين عن

كافة القوى السياسية والمدنية السودانية لبحث حلول جدية للمشكلة قد يكون من بينها:

* احترام الهدنة الحالية من قبل أطراف النزاع، وإزالة القيود المفروضة على المنظمات الإنسانية وتمكينها من الوصول إلى كافة المناطق العسكرية لإغاثة المتضررين.

* البدء بإجراءات لبناء الثقة بضمان الجهد الإقليمي الإفريقي المقبول من طرفي النزاع، والقبول بدعوة الأمم المتحدة لنشر مراقبين لحقوق الإنسان، وتكريس ضمانات من خلال الأعراف القبلية السائدة تمهيدا لعودة اللاجئين وضمان سلامتهم.

* استخدام الأعراف القبلية السائدة فى حل المنازعات المحلية كآلية من آليات التسوية، وهو أسلوب كان متبعا من قبل، وذلك للخروج بالتزامات على عاتق القبائل والعشائر والبطون بإدانة ونبذ العنف نهائيا، ووقف التعديات، واحترام العادات والتقاليد السائدة فى مجال الأراضى (الحواكير) والسلطة الإدارية للقبيلة صاحبة الأرض، وإحياء مسارات المراعي ... الخ ومراجعة أية تغييرات تمت على الأرض فى ظل أعمال العنف.

* تكوين لجنة لحصر الخسائر فى الأرواح والممتلكات، وتحديد "الديات" والتعويضات عنها وفق الأعراف السائدة (الرواكيب) على أن تلتزم الدولة بسدادها.

* الاتفاق فى الجانب الأمنى على وضع خطة زمنية ومتزامنة لجمع السلاح من أيدى القبائل والجماعات والأفراد، ارتباطا بالتقدم فى جهود التسوية.

* وفي جانب المحاسبة، الاتفاق على تكوين لجنة تحقيق مستقلة من خبراء قانونيين تتوافر فيهم الحيدة والنزاهة للتحقيق فى كل الاتهامات حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تنشر نتائج تحقيقها علنا، ويقدم المتهمون بارتكاب هذه الانتهاكات إلى العدالة.

سوريا / لبنان
قضية تعديل الدستور اللبناني وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩(٢٠٠٤)

كانت قضية الانتخابات الرئاسية فى لبنان ومشروع التعديل الدستورى للمادة ٤٩ من الدستور للسماح بتجديد ولاية الرئيس "أميل لحود" - الذى تنتهى فترة ولايته الحالية فى نوفمبر/تشرين ثانى- لفترة ثلاث سنوات أخرى محور مناقشات وضغوط واسعة على المستوى الوطنى والدولى. فقبل إقرار هذا التعديل لقى هذا المشروع معارضة من فئات وقيادات عديدة لبنانية دينية وسياسية. فقد أصدر مفتيا الجمهورية السنى "رشيد قبانى" والشيعى "عبد الأمير قبلان" بياناً أكد فيه أهمية احترام الدستور، والتقى معهم فى الرأى البطريك الماروني "نصر الله صفير" منتقداً هذا العمل الذى "يقضى على الديمقراطية". ورفضت المعارضة السياسية وأبرزها وزراء ونواب كتلة اللقاء الديمقراطى(كتلة كمال جنبلاط) وزعماء المعارضة المسيحية (سمير فرنجية) هذا التعديل.

وتواكبت على ذلك ضغوط ومعارضة دولية أبرزها مشروع القرار الفرنسى الأمريكى الذى قدم لمجلس الأمن وتم إقراره- بعد تعديلات مخففة- برقم ١٥٥٩ وهو يطالب باحترام سيادة لبنان ووحدته واستقلاله السياسى تحت سلطة حكومته وبسحب جميع القوات الأجنبية من لبنان وبحل ونزع سلاح جميع الميلشيات وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضى اللبنانية وبعملية انتخابية رئاسية حرة ونزيهة وفقا للدستور ودون تدخل أجنبى.

وقد رفضت الحكومتين اللبنانية والسورية هذا القرار باعتباره لا مبرر له وتدخلاً فى الشئون الداخلية اللبنانية فأقرت الحكومة اللبنانية مشروع التعديل بمعارضة ٤ من الوزراء قدموا استقالتهم.

وهم وزير البيئة "فايز بويز" و٣ وزراء من كتلة اللقاء الديمقراطى هم وزراء الاقتصاد والتجارة "مروان حمادة"، والثقافة "غازى العريضى" والمهاجرين "عبد الله فرحات". بما يفرض إجراء تعديل وزارى ولا يقضى بانهيار حكومة "الحريرى" أو اعتبارها مستقيلة حكماً. وأقر مجلس النواب فى ٣ سبتمبر/أيلول مشروع التعديل بأغلبية ٩٦ نائباً من مجموع ١٢٨ نائباً وعارضه ٢٩ نائباً منهم كتلة اللقاء الديمقراطى (١٧ نائبا).

أما بالنسبة لسوريا فقد شكل قرار مجلس الأمن خاصة ببنوده المتعلقة بالوجود العسكرى الأجنبى فى لبنان-بعد إقرار قانون محاسبة سوريا-مزيداً من التصعيد فى الضغوط الأمريكية على سوريا بهدف تطويع موقفها من قضية العراق. وهو ما أكده وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى زيارته

لسوريا حيث طالب بالسماح للقوات المسلحة اللبنانية والحكومة ببسط سلطتها على الأراضي اللبنانية . وحذر من استخدام الأراضي السورية لزعزعة الاستقرار فى العراق مقترحاً طرقاً عملية للتعاون بين الخبراء الأمريكيين والسوريين والعراقيين لتأمين الحدود.

وطالب بالتعاون القوى فى الحرب ضد الإرهاب بدءاً بوقف الدعم السورى لفصائل المقاومة الفلسطينية التى تتخذ من دمشق مقراً لها. هذا وقد جاءت العملية الإسرائيلية باغتيال عز الدين الشيخ أحد قادة حماس فى دمشق فى إطار هذه الضغوط.

من جانبها ورغم رفض قرار مجلس الأمن وتأكيد وجود القوات السورية فى لبنان بناء على طلب لبنان ووفقاً لاتفاق الطائف فقد أجرت سوريا تخفيضاً لها فى إطار عملية إعادة انتشار لهذه القوات.

مصر

المنظمة تدين تفجيرات سيناء

تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان التفجيرات التى شهدتها شبه جزيرة سيناء المصرية مساء يوم ٨ أكتوبر/تشرين أول، والتى تضاربت بشأنها المسئوليات وأعداد الضحايا من قتلي وجرحي ومفقودين وجنسياتهم.

ورغم أن المنظمة تصنف هذه التفجيرات فى خانة الجرائم الإرهابية التى لا تصب سوى فى مصلحة أعداء حقوق الإنسان والحقوق المشروعة للشعوب وتساعدهم على مزيد من الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، فإنها تؤكد فى الوقت نفسه على أن استمرار تخاذل المجتمع الدولي عن الاضطلاع بمسئولياته فى تحقيق العدالة الدولية وتلبية الحقوق المشروعة للشعوب والالتزام بالمعايير التى كفلتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي سيوفر البيئة المواتية للعنف المتواصل والمتصاعد.

كما تؤكد هذه الأحداث صواب استخلاصات المنظمة بأن خروقات الحملة الدولية على الإرهاب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لن تؤدى سوى لتوسيع رقعة العنف والإرهاب فى العالم أجمع، وبصفة خاصة فى المنطقة العربية التى جرى تصدير أسوأ أشكال الإرهاب إليها لتصبح مسرحاً رئيسياً لعملياته الدامية، فى ظل الخلط الأمريكي الإسرائيلي المتعمد بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، والذى ترافق مع إجهاض القانون الدولي والشرعية الدولية، وكذا مع تشديد التشريعات والإجراءات الاستثنائية على المستويين الدولي والإقليمي.

والمنظمة إذ تدين هذه الجرائم الإرهابية، فإنها تجدد إدانتها لكافة الانتهاكات التى ارتكبت باسم مكافحة الإرهاب، وتؤكد من جديد أن مكافحة الجريمة لا تتأتي بارتكاب جريمة أخرى، وتكرر مناشدتها للمجتمع الدولي لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب فى إطار الأمم المتحدة لمراجعة الإجراءات المتخذة فى هذا الصدد، وإنشاء آلية لرقابة هذه الإجراءات من منظور حقوق الإنسان.

لجنة شئون الأحزاب ترفض الترخيص لحزبين جديدين

رفضت لجنة شئون الأحزاب السماح بتأسيس حزبين جديدين، هما حزب الكرامة العربية ذو التوجه القومي وحزب الوسط ذو التوجه الإسلامي المعتدل.

ولجنة شئون الأحزاب التي يترأسها رئيس مجلس الشورى بصفته هى الهيئة التى تقرر الترخيص لأحزاب جديدة، ورفضت طلبات تأسيس قرابة ستين حزبا منذ بدء عملها في نهاية السبعينيات.

ويثور جدل كثيف حول دور اللجنة في ظل نظام عملها وطبيعة عضويتها.

وكانت اللجنة قد عقدت قبل أسبوعين من صدور قرارها برفض الترخيص للحزبين جلسات استماع لسماع عرض البرنامج حزب الوسط الجديد الذي يتزعمه المهندس "أبو العلا ماضى".

كما كانت اللجنة قد رفضت الترخيص لحزب الغد الليبرالي الذي يتزعمه النائب البرلماني "أيمن نور" الذي استمعت اللجنة لعرض برنامج حزبه، بينما يتزعم حزب الكرامة النائب البرلماني "حمدين صباحي".

المغرب

إدانة متهمين فى قضايا إرهاب

صدرت فى شهر سبتمبر/أيلول أحكام قضائية تدين متهمين فى قضايا الإرهاب.

ففى مطلع سبتمبر/أيلول أدانت محكمة الاستئناف بالرباط كل من "محمد باربار" الملقب بـ "ولد الملالى" و"فؤاد سحلوف"

الملقب بـ "أبو حذيفة". وقضت بسجنهما ٥ سنوات. وقد تمت المحاكمة وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب. وركز الإدعاء على ثبوت التهم الموجهة لهما بانتمائهما إلى الجماعة المتطرفة الداعية للعنف المعروفة بالسلفية الجهادية فضلاً عن صلتهما بالمدعو "الميلودى زكريا" زعيم تنظيم "الصراط المستقيم".

أما فى التاسع من سبتمبر/أيلول فأدانت نفس المحكمة متهمين بالإرهاب فى عدة ملفات منفصلة تخضع لقانون الإرهاب، فحكمت بالسجن ١٥ عاماً بحق "مصطفى الشكرى" و٨ أحكام بالإعدام بحق "هشام حمدان" بناء على اعترافهما بعلاقتهما بخلايا إرهابية تنشط فى مدريد، وبأعضاء منتمين للقاعدة، وبمتهمين فى أحداث تفجيرات مدريد، وممارسة هذه الأنشطة تحت ستار من الأنشطة التجارية.

كما قضت المحكمة بالسجن ٤ سنوات بحق "محمد ماهر"، و"ادريس كياس"، و"أحمد قانية"، و٣ سنوات بحق "بن يوسف زاويان" و"محمد إبراهيمى"، وعامين بحق "حسن راشدى"، و"حسن كافى"، و"محمد عدنانى" وغرامة مالية (٥ آلاف درهم) بحق "على عبد الواحد مهداوى". وذلك لإدانتهم بتكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب جرائم إرهابية والتحريض على عدم التبليغ والإشادة بعمليات إرهابية والانتماء لجمعية وعقد اجتماعات عمومية غير مرخص لهما.

كما أرجأت المحكمة النظر فى ٥ ملفات يتابع فيها ٢٢ متهماً بالإرهاب إلى جلسة أول أكتوبر/تشرين أول.

البحرين

السلطات البحرينية تغلق مركز البحرين لحقوق الإنسان

قررت الحكومة البحرينية فى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ حل مركز البحرين لحقوق الإنسان بدعوى قيامه بأعمال تتنافى مع قانون الجمعيات.

وأكد بيان صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن قرار حل المركز صدر بعد أن ارتكبت الجمعية أعمالاً تتنافى مع قانون الجمعيات لعام ١٩٨٩ ونظام الجمعية الأساسى الذى منحت على أساسه الترخيص.

وقد جاء قرار إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان بعد أيام قليلة من توقيف المدير التنفيذى "عبد الهادى الخواجة" فى ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ والذى قررت النيابة العامة حبسه لمدة ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق بتهمة التحريض على كراهية النظام وتهمة بث شائعات مغرضة ودعايات مثيرة من شأنها التسبب فى اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويأتى التوقيف على خلفية الندوة التى عقدها المركز حول الفقر والحقوق الاقتصادية بالبحرين بنادى العروبة يوم ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وقد تناولت الندوة من خلال ورقة العمل المقدمة من "عبد الهادى الخواجة" تدهور الأوضاع المعيشية وتزايد البطالة والفقر وسط قطاعات عريضة من الشعب البحرينى رغم قوة اقتصاد الدولة، وأرجع ذلك إلى سوء توزيع الثروات، وإهدار المال العام، والفساد المالى والإدارى وسوء التخطيط، وأكد الخواجة أن استمرار مجموعة صغيرة فى الهيمنة على الاقتصاد فى القطاعين العام والخاص يقف حائلاً دون أية إصلاحات حقيقية. وتأتى هذه الندوة فى إطار الحملة التى أعلنها مركز البحرين لاستنهاض مؤسسات المجتمع المدنى والجهات المعنية والأفراد للدفع باتجاه من التشريعات والإصلاحات اللازمة فى المحكمة كما قاد المركز أخيراً حملة ضد محاولة الحكومة إصدار قانون مقيد للجمعيات السياسية لما يحتويه من مواد تتعارض مع الدستور البحرينى ومبادئ حقوق الإنسان.

وقد أصدرت **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** بياناً أعربت فيه عن بالغ قلقها بشأن الإجراءات التى اتخذتها السلطات البحرينية بإغلاق نادى العروبة ومركز البحرين لحقوق الإنسان وتوقيف مديره التنفيذى، خاصة وأن هذه الإجراءات المبالغ فيها اتخذت على خلفية عقد المركز لندوة حول الفقر والحقوق الاقتصادية فى البحرين.

واعتبرت المنظمة أن إغلاق نادى العروبة وهو أحد أبرز المؤسسات الثقافية العاملة فى البحرين والذى بقيت أبوابه مفتوحة على مدى أربعة وأربعين عاماً دون توقف، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتخذة تمثل تراجعاً عن خطوات ووعود قطعتها حكومة البحرين على نفسها على طريق الانفتاح السياسى والانفراج الديمقراطى والتى كانت محل تقدير من جانب الحركة العربية لحقوق الإنسان.

وطالبت المنظمة السلطات البحرينية بإعادة النظر فى الإجراءات التى اتخذتها بحق نادى العروبة ومركز البحرين لحقوق الإنسان وإطلاق سراح مديره التنفيذى احتراماً للحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير.

..والحكومة تحيل مشروع قانون الجمعيات إلى مجلس النواب

وافقت الحكومة على مشروع قانون بشأن تنظيم الجمعيات السياسية ورفعته مشفوعاً بموافقتها إلى مجلس النواب، والمشروع المذكور والذى نشرت الصحف مواده وأحكامه يوم ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ لم يتم عرضه على الرأى العام أو التشاور فيه مع مؤسسات المجتمع المدنى المعنية، كما احتوى على كثير من الأحكام التى تستهدف حصار أنشطة المجتمع المدنى وتقييدها بعقوبات سالبة للحرية تصل إلى السجن المؤبد.

وتضمن قيوداً على تلقى التمويلات والاتصال الخارجى وحظراً على جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات النسائية من ممارسة أى نشاط يتعلق بالشأن السياسى.

قطر

المنظمة ترحب بالمرسوم الأميرى بإصدار الدستور

أصدر الأمير "الشيخ حمد بن خليفة" مرسوماً أميرياً ٢يونيو/حزيران٢٠٠٤ بإصدار أول دستور دائم للبلاد على أن يصبح نافذاً بحلول عام ٢٠٠٥.

ويتضمن الدستور وجود مجلس شورى فى البلاد ويضم المجلس ٤٥ مقعداً يتم انتخاب ثلثى الأعضاء ويعين الأمير ثلثهم، وكذلك يضمن الدستور حرية التعبير والتجمع وممارسة الشعائر الدينية، ويحظر الدستور توظيف من تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، ويعلن حق المرأة فى حقوق متساوية مع الرجال.

ويبقى الدستور على السلطة المطلقة للأمير الذى ساند انفتاحاً سياسياً منذ تولى زمام الحكم فى البلاد من عام ١٩٩٥.

وكانت المنظمة قد رحبت بالاستفتاء العام على الدستور، وترحب بالمرسوم الأميرى الخاص بدخوله حيز النفاذ، وتأمل فى أن يكون ذلك مقدمة لعملية تطوير وإصلاح المؤسسات القائمة فى البلاد على طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان.

السعودية

المنظمة تطالب بالوقف الفوري لمحاكمة الإصلاحيين والإفراج عنهم

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ إصرار سلطات المملكة على مواصلة احتجاز كل من "متروك الفاتح"، و"عبد الله الحامد"، و"على الدمينى" منذ مارس/آذار الماضى، وإحالتهم لمحاكمة تفتقد أدنى شروط العدالة، بل وتتسم بالسرية.

وكان المعتقلين الثلاثة من بين خمسة عشر من الإصلاحين السعوديين الذين أيدوا تعهدات السلطات بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية فى البلاد، ونددوا بالضغوط الخارجية لإجراء إصلاحات اعتبروها لا تتصل بمصالح مواطنى المملكة.

وقد جرى اعتقالهم على خلفية إصدارهم بياناً أيدوا فيه نهج الإصلاح، وحددوا فيه عدداً من الخطوات الضرورية لمصالح البلاد.

وكانت المنظمة قد نددت باحتجاز المعتقلين، وبينما رحبت بإطلاق زملائهم، فإنها طالب السلطات بسرعة إطلاق سراحهم، وحذرت من مساعى إحالتهم إلى محاكمة تفتقر لشروط العدالة.

..تأجيل إجراء الانتخابات البلدية للعام المقبل

أعلنت الحكومة السعودية إجراء الانتخابات البلدية الأولى فى البلاد فى الفترة بدءاً من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وذلك بدلاً من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ الذى كان مقرراً. وصرح وزير الشؤون البلدية والقروية أن أولى عمليات الاقتراع لاختيار أعضاء مجالس منطقة العاصمة الرياض ستجرى فى العاشر من فبراير/شباط، وستجرى انتخابات المجالس فى المناطق الشرقية والجنوبية غربية فى الثالث من مارس/آذار على أن تنظم فى مكة والمدينة وشمال المملكة فى ٢١ أبريل/نيسان.

وكانت المملكة قد صرحت قبل نحو عام إنها ستجرى الانتخابات بعد ضغط دولى وداخلى من أجل توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير.

..وجدل حول حق المرأة فى المشاركة السياسية

رشحت امرأتان سعوديتان نفسيهما للانتخابات البلدية فى المملكة وهما "فاتن بن فجر" التى ترأس قسم تعزيز دور المرأة فى غرفة تجارة وصناعة جدة، والمهندسة المعمارية "نادية باخورجى" عن مدينة الرياض. وذلك بالرغم من عدم وجود ضوابط واضحة تتعلق بمشاركة المرأة فى تلك الانتخابات والتى ينظر لها العالم على أنها تحول ديمقراطي بارز فى السياسات الداخلية السعودية.

وقد صرحت "فاتن بن فجر" الناشطة فى مجال حقوق المرأة أنها بدأت بالفعل تقديم أوراقها للانتخابات بمساعدة ناشطات سعوديات، وذلك على الرغم من نشر صحيفة سعودى جازيت الناطقة باللغة الإنجليزية تصريحاً لنائب وزير الشئون البلدية "محمد النجادى" أكد فيه عدم السماح للمرأة بالمشاركة فى الانتخابات.

غير أن الناشطات فى حقوق المرأة السعودية يحافظن على تفاؤلهن بالاعتماد على نص التشريع الانتخابى الذى لم يشر صراحة إلى استبعاد النساء من العملية الديمقراطية.

وقد ذكرت صحيفة الجزيرة السعودية أن الهيئة العامة للانتخابات البلدية التى تجرى الاستعدادات للجولة الأولى من التصويت فى فبراير/شباط ٢٠٠٥، قد قررت استثناء النساء من حق الترشيح وأن النساء السعوديات اللاتى يخططن لخوض الانتخابات أسأن فهم القانون الذى يستخدم صيغة المذكر للإشارة إلى المواطنين الذين يحق لهم الترشيح.

لكن بعض الخبراء القانونيين السعوديين أبدوا اعتراضاً على ذلك، وتقول عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فى المملكة "سهيلة زين العابدين" أن تعاليم الإسلام لا تتناقض مع حق المرأة فى التصويت والترشيح.

..ومصرع فرنسي وبريطاني بالرصاص واعتقال "الزهرانى" أحد أبرز المطلوبين

وقد استمر تدهور الوضع الأمنى، حيث قتل مواطناً فرنسياً يدعى "لورات باربو" البالغ من العمر ٤٥ عاماً والذى يعمل مهندساً فى الشركة الفرنسية فى فرع المجموعة فى المملكة، وقد نصحت وزارة الخارجية الفرنسية مواطنيها بعدم التوجه إلى المملكة سوى للضرورة.

وأعلنت الشرطة السعودية عن اعتقالها مواطناً عربياً فى إطار التحقيقات فى مدينة جدة أثناء دورية مراقبة.

وفى ١٥ سبتمبر/أيلول اغتيل المواطن البريطانى "ادوارد ستيوارت" من شركة ماركونى التى تقدم خدمات استشارية للحرس الوطنى، وقتل ستيوارت فى موقف سيارات تابع لمركز تجارى شرقى العاصمة الرياض.

وقد تبنى تنظيم القاعدة فى شبة جزيرة العرب فى بيان إلكتروني مسؤولية عملية الاغتيال.

وفى ١١سبتمبر/أيلول وقع انفجاران قرب مصرفين سعودى وغربى فى جدة وأعلنت السلطات اعتقال اثنين مشتبه فيهما، وفى ٤ سبتمبر/أيلول أعلنت وزارة الداخلية أن الشرطة قتلت مسلحاً فى مدينة مكة المكرمة يدعى "صالح البدرانى" وهو ليس من المدرج أسماؤهم فى قائمة المطلوبين بالمملكة، وذلك بعد ما ألقى قنبلة على قوات الأمن. وقد أصيب شرطى بجروح طفيفة فى الاشتباك.

ويأتى هذا الحادث بعد أيام من إعلان الداخلية السعودية اعتقال "فارس الزهرانى" أحد أبرز المطلوبين على قائمة الـ٢٦.

وباعتقال "الزهرانى" فإن عدد المطلوبين على القائمة انخفض إلى ١١ شخصاً بعد ما تم قتل أو اعتقال أو استسلام الأشخاص الآخرين فى هذه القائمة.

وكان مهندس ايرلندي قد قتل بالرصاص وفى ٣ أغسطس/أب فى مدينة الرياض فى هجوم تبنته الخلية السعودية لتنظيم القاعدة.

اليمن

هل ينهى مقتل "الحوثى" تدهور الأوضاع الامنية؟

أعلنت وزارة الدفاع والداخلية فى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ مقتل رجل الدين الشيعى "حسين بدر الدين الحوثى"، والذى خاض مع أتباعه معركة مع القوات الحكومية فى الأشهر الثلاثة الأخيرة قتل فيها ما يزيد عن ٤٠٠ شخص وجرح مئات آخرون فى جبل سلمان فى منطقة مرات بمديرية حيدان فى محافظة صعدة. وكانت السلطات قد اتهمت "الحوثى"، الذى

تزعم تنظيماً يسمى "الشباب المؤمن" ويضم حوالى ٣ ألاف من أتباعه، وقام بتنصيب نفسه أميراً للمؤمنين بإثارة الفتنه الطائفية.

وأعلنت السلطات فى بيان رسمى أن وحدات من القوات المسلحة وقوات الأمن عثرت على جثة "الحوثى" مع جثث أخرى فى كهف يقع فى جبل سلمان بينما قالت مصادر صحفية أخرى أن الحوثى قتل فى معركة ضارية بين أتباعه وقوات الجيش وقعت فى فجر ٩ سبتمبر/أيلول أسفر عنها مقتل ٣٠ عنصراً من أنصاره وعشرة من القوات المسلحة والأمن فى منطقة جبل سلمان.

وأعلنت السلطات اليمنية انتهاء التمرد والقضاء على رأس الفتنة (الحوثى) وعدد من أنصاره وسيطرة قوات الأمن على كافة الكهوف والأماكن التى كان أنصار "الحوثى" يوجدون فيها.

وكان الرئيس اليمنى "على عبد الله صالح" اتهم أحزاب المعارضة بالتورط فى هذا التمرد ما عدا حزب الإصلاح ذا التوجه الإسلامي.

وأعلنت الأحزاب المعارضة فى بيان لها أنها لم تكن طرفاً فى هذه الأزمة ولم تنحاز لأى من الطرفين وظلت متمسكة بالبحث عن حل سلمى. ودعت إلى إدارة حوار وطني مسؤول حول مصاعب الوطن بهدف تجاوزها وتحقيق الأمن والاستقرار الشرط الضروري للتنمية والبناء وتحسين حياة الشعب اليمنى ومكافحة الفقر ونبذ العنف واستخدام القوة فى حل القضايا التى لا يمكن حلها بالوسائل السليمة.

...الحكم بالإعدام على منفذى تفجير كول

قضت محكمة يمنية فى ٢٨ سبتمبر/أيلول بإعدام إثنين من المتهمين بتدبير الهجوم على المدمرة الأمريكية يو إس إس كول قبل أربعة سنوات. وهما "عبد الرحيم الناشرة" المحتجز حالياً فى الولايات المتحدة والذى يشتبه بصلته بتنظيم القاعدة.

أما الآخر فيدعى "جمال محمد البدوى". كما قضت المحكمة بسجن أربعة أشخاص آخرين لمدد تتراوح من خمس إلى عشر سنوات لصلتهم بالهجوم على المدمرة.

وقد ندد المتهمون بالحكم مؤكدين أنه حكم "أمريكى" غير عادل.

ويحتجز "الناشرى" حالياً فى مكان غير معلوم فى الولايات المتحدة بعد أن أعتقل فى دولة الإمارات العربية فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ حيث تم تسليمه إلى واشنطن.

وكان الحادث قد وقع أثناء توقف المدمرة فى ميناء عدن اليمنى للتزود بالوقود. وقتل فى العملية سبعة عشر جندياً من مشاة البحرية الأمريكية.

..والحكم بإعدام متهم وبسجن ١٤ فى قضايا إرهابية

كما أصدرت محكمة يمنية يوم ٤ سبتمبر/أيلول أحكاماً بالسجن عشر سنوات على خمسة يمنيين وهم "عمر جار الله"، و"فوزى الحبابى"، و"محمد العمارى"، و"فوزى الوجيه"، و"ياسر سالم" (هارب) بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة بعد ما أدانتهم بالتورط فى تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ عام ٢٠٠٢.

كما قضت المحكمة بإعدام يمنى أخر هو "حزام مجلى" لاتهامه بالتآمر مع خمسة آخرين لاغتيال السفير الأمريكى.

وقد شمل قرار المحكمة كذلك أحكاماً بالسجن لمدد تصل إلى عشر سنوات ضد تسعة يمنيين آخرين، بينهم "إبراهيم هويدى"، و"عارف مجلى"، و"عبد الغنى القيفانى"، و"قاسم الريمى"، و"خالد الجلوب"، و"سليم الديملى" بتهمة التخطيط لمهاجمة سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وكوريا فى اليمن.

وكان مطلب استئناف حكم الإدانة من جانب هيئتي الادعاء العام (النيابة) والدفاع عن المتهمين على السواء، وقالت هيئة الدفاع أن المحكمة لم تأخذ فى الاعتبار الوثائق التى قدمت بمعرفتها.

وقد خلصت المحكمة إلى أن المتهمين مذنبون فى تهمة تشكيل جماعة مسلحة، وشن هجمات على أهداف يمنية وغربية، وأدين "حازم مجلى" الذى حكم عليه بالإعدام بتهمة قتل جندى يمنى عند نقطة تفتيش تابعة للجيش.

وقد قدم خمسة من المتهمين طعوناً فى الأحكام الصادرة ضدهم. ويتوقع أن يتحدد موعداً قريباً لبدء النظر في الطعون.

من ناحية أخرى، تبدي المنظمة قلقها حيال الكثير من الإفادات التي أدلى بها متهمين في جرائم إرهابية في اليمن، والتي تعلقت بخضوعهم للضغط خلال التحقيقات التي جرى معظمها بحضور محققين أمريكيين.

النفايات فى الوطن العربى

عـادت قضية النفايات والمخلفات الصناعية تبرز بقوة على الساحة العربية مهددة فى حال التقاعس عـن معالجـتها الثبات البيئي فى المنطقة العربية، وجاء بروز هذه القضية من جديد فى ضوء آثار الغزو الأمريكي للعراق، الذى ربما يكون حدثاً كاشفاً لمخاطر هذه الظاهرة السلبية التى يعتقد البعض أن لها أبعاداً أكثر عمقاً واتساعاً فى البلدان العربية.

فهل يصبح الوطن العربى مكاناً لدفن النفايات؟

هذا السؤال يطرح نفسه بشدة وذلك إثر المحـاولات المسـتمرة لـتمرير الخردة العراقـية إلـى الـبلاد العربية المجاورة للعـراق وذلك بطريق مباشر باستيرادها رسـمياً والترخـيص للشركات بذلك، أو بطـريق غير مباشر من خلال محاولات دفـن هذه النفايات التى ربما تتضمن مواد مشعة.

فى الأردن :

فقد سمحت السلطات الأردنية للشركات المحلـية باستيراد الخردة العراقية والتى تشـتمل على دبابات وصواريخ ومعدات عسـكرية عراقـية مدمرة قيل أن بعضها ملـوث إشـعاعياً نتـيجة استخدام الجيش الأمريكـي لليورانيوم المستنفذ فى عملياته العسـكرية، وسماحه بنهب مجمع التويثة النووى.

وأكـد خبراء وأكاديميون أردنيون أن الخردة العراقية تشكل مصدراً لإشعاعات نوويـة تلحـق ضرراً كبيراً بالمواطنين، وخصوصـاً فـى منطقة (الموقر) الواقعة شـرق الأردن الـتى تخـزن بها الخردة العراقـية والـتى أصبحت تهدد المناطق المجـاورة لها بسبب احتوائها على نسبة عالـية من الإشعاعات، مما حدا بالحكومة الأردنية إلى إغلاقها أمام الخردة العراقية وإنشـاء منطقة حرة على الحدود الأردنية – العراقية لتخزين الخردة، ولكن هل يمنع ذلـك الإشـعاعات ويكفـى لضمان عدم تعـرض المواطنين والمنطقة بالكامل إلى هذا المصدر الخطير لليورانيوم؟

تحـاول الحكومة الأردنية فرض القيود على دخول الشحنات المحملة بالخردة، فقد كونت فرق متخصصة لإجراء الفحوصات على شحنات الخردة، حيث سمحت بدخول الخـردة النظـيفة من الإشعاع، وأعادت المـئات من الشحنات إلى العراق، ولكن هل يكفى ذلك الإجراء لمنع الخطر القائم؟

..وفى سوريا:

– ومن ناحية أخرى وردت معلومات إلى المـنظمة العربـية لحقـوق الإنسان فى سوريا عن محاولات من مجموعة شركات **AXON** الأمريكـية للهندسة البيئية، وعن طـريق وكـيلها بسـوريا شركة أسرب للـتجارة والـتعهدات فى الحصول على ترخـيص بإنشـاء مطمر للنفايات الصلبة والسـائلة فـى موقعين قريبين من مدينة حمص.

وقد رد وزير البيئة السورى على طلب الشـركة بمراجعة مدير البيئة فى محافظة حمـص، ورئيس دائرة النظافة فى مجلس مدينـة حمص والتنسيـق معهما لتقديـم الدراسة اللازمة.

– ولقد أفادت المعلومات التى وردت إلى المـنظمة العربية لحقوق الإنسان بسوريا بالأتى:

١–بالنسبة للنفايات السائلة، لا يمكن دفنها، بل يجب معالجتها بكل منشأة صناعية.

٢–بالنسـبة للنفايات الصلبة فهى الناتجة عـن العمليات البتروكيميائية والمعالجات الحـرارية، وتـتركز النفايات الصلبة فى مدينة حمص فى:

أ–نفايات معمل الأسمدة والذى يمتلك مكاناً خاصاً به للردم.

ب–نفايـات مصـفاة البـترول فى مدينة حمـص، ويـتم التحضير لمشروع كامل لمعالجة النفايات الصلبة لديها.

ج–الـنفايات الناتجة عن الصرف الصحى فـى مدينة حمص، ويتم ترحيلها فى موقع يبعد ٧٥كم شرق حمص.

والتسـاؤل الـذى يطرح نفسه من أين ستأتى النفايات السائلة والصلبة التى تريد الشـركة الأمريكـية طمرها فى الأرض السورية؟

مع ملاحظة ما يلى:

١–جـرت محاولات سابقة لطمر ١٣٠٠ طن من الأعلاف الفاسدة قرب بلدة السخته ومن المفروض حرقها وليس دفنها.

٢-تمت محاولات فى الأردن لدفن النفايات الصناعية تبين فيما بعد إنها من مخالفات الحرب الأمريكية على العراق، وما تحتويه من اليورانيوم المستنفذ.

٣-يشاع بأن المنطقة التى اختارتها الشركة الأمريكية لدفن النفايات الصناعية المزعومة تقع عند الحدود السورية – الأردنية – العراقية.

– ولقد أصدرت **المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا** بياناً عبرت فيه عن قلقها البالغ لهذا الإجراء وخشيتها من تأثيراته البيئية والصحية.

وطالبت المنظمة بتطبيق القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٢ والذى يحرم دفن النفايات الخطرة فى الأرض السورية.

– أن **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** التى تتضامن مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا فيما طالبت به من إجراءات لمعالجة هذه الظاهرة، تعبر عن قلقها البالغ من استفحال مثل هذه الأعمال الخطيرة على صحة البشر ومستقبلهم.

وتتضامن المنظمة مع مناشدة المنظمة فى سوريا لوزارة البيئة السورية القيام بدورها وفقاً للقانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٢ لمنع إنشاء هذا المطمر المزعوم لدفن النفايات لما فى ذلك من أخطار على دول المنطقة العربية كافة.

– كما تطالب المنظمة السلطات الأردنية بالتوقف عن استيراد الخردة العراقية الناتجة عن الحرب الأمريكية، وعدم السماح للشركات الخاصة باستيرادها، وذلك لمنع الخطر المتوقع على المواطنين في مجمل المنطقة.

– وتناشد المنظمة أيضاً الإدارة الأمريكية تحمل المسئولية عن هذه الخردة، باعتبارها لا تزال سلطة الاحتلال المسئولة قانوناً عن إدارة شئون الاقليم العراقي المحتل، واتخاذ موقف عاجل منها ومعالجتها بدلا من تصديرها بمخاطرها إلى الدول العربية المحيطة بالعراق.

حرية السوق وتدهور أوضاع المواطنين

تتصاعد بشكل مضطرد الآثار السلبية الناتجة عن اعتماد وتبنى سياسات السوق الحر والتكيف الهيكلى وما يسمى بعمليات الخصخصة فى بلدان العالم الثالث، وهو ما يتجلى أكثر فأكثر مع اقتراب دخول اتفاقيات التجارة الحرة الدولية حيز النفاذ الكامل، ما رافقة ارتفاع كبير فى خسارة المنتجات الوطنية فى ظل انهيار نظم الحماية الجمركية، بما أدى إلى الارتفاع الحاد فى الأسعار وتفاقم ظاهرة البطالة بانضمام أعداد من العاملين إلى طوابير العاطلين، فيما نظم الضمان الاجتماعى غاية فى الهشاشة.

وتؤيد العديد من التقارير هذه التداعيات، وبينها تقرير جديد أصدره مركز الأرض لحقوق الإنسان حول مصر خلال السنوات العشر الماضية بين "حرية السوق وتدهور أوضاع المواطنين". ويقع التقرير فى أربعة أقسام:

وأكدت توصيات هذا التقرير ضرورة اعتماد طريق المشاركة والديمقراطية، والتنمية وتحسين مستوى المعيشة.

وقد أفرد التقرير توصيات تكفل الحق فى أمان الأرض الزراعية من خلال تبنى الدولة سياسات بديلة تقوم على الإيمان بالدور المحورى للفلاحين فى الزراعة وتوفير الغذاء للمجتمع. وكذا توصيات بشأن الحق فى التعليم تعتمد زيادة نصيب التعليم من الانفاق الحكومى بشكل يؤدى إلى حل المشكلات المتراكمة فى مدى زمنى معقول (خمس سنوات) وزيادة نصيب التعليم إلى ٢٠% من الانفاق الحكومى. كما تطرقت التوصيات إلى الحق فى الرعاية الصحية من خلال زيادة الإنفاق الحكومى خاصة على الفقراء والمناطق الريفية والعشوائية والأطفال.

كما أكدت التوصيات على حق المواطنين فى الحصول على سكن ملائم من خلال اهتمام الدولة بالإسكان منخفض التكاليف ودعمه، وإعطاءه الأولوية فى برامج الحكومة وميزانياتها . كما اهتم التقرير بتقديم توصيات لحد من العنف ضد الأطفال والمرأة من خلال تحويل "مؤسسات" "عقابية" إلى "علاجية"، مع ضرورة تطوير برامج التدريب الحرفى داخلها حتى تكون الحرف التى يتعلمها النزيل داخل المؤسسة مما تحتاجه سوق العمل، واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة سواء على المستوى الاقتصادى أو القانونى والسياسى.

وأكد التقرير أن تطبيق هذه التوصيات يحتاج إلى العمل المشترك بين كافة مؤسسات المجتمع المصرى من أحزاب ونقابات عمالية ومهنية ومنظمات ومؤسسات وجمعيات أهلية وكافة القوى السياسية والديمقراطية لوقف تدهور وتدنى معاناة المواطنين ووقف الفقر وتحسن أوضاع الحياة وحقوق الإنسان.

العراق

المنظمة تطالب بالإفراج عن قيادي سياسي معارض للاحتلال الأمريكي

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أفادت أن قوة من جيش الاحتلال الأمريكي مصحوبة بعدد من المصفحات والآليات العسكرية والمروحيات قد اقتحمت في يوم ٤ سبتمبر/أيلول منزل السيد "عبد الجبار الكبيسي" رئيس التحالف الوطني العراقي وعضو المؤتمر القومي العربي في العامرية، واقتادته إلى مكان مجهول.

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها على سلامته وحريته، وطالب الأمين العام للمنظمة رئيس الوزارة الانتقالية في العراق بسرعة التدخل للإفراج عنه وكفالة حريته في الحركة والنشاط.

.. وتطالب بإلغاء قرار إغلاق مكاتب قناة الجزيرة الفضائية

أصدرت الحكومة العراقية الانتقالية قرار بتمديد إغلاق مكاتب قناة الجزيرة الفضائية في العراق، هذا القرار جاء في ظل الضغوط الأمريكية على قناة الجزيرة في قطر واتهامها بمعاناة السياسات الأمريكية.

وقد استندت الحكومة العراقية على حجة مفادها قيام قناة الجزيرة القطرية بالدعوة للعنف والتحريض على الكراهية.

واعتبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن هذا القرار انتهاك خطير للحقفى حرية الرأى والتعبير ويتناقض مع دعاوى الإدارة الأمريكية بنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فى العراق.

واعتبرت المنظمة أن الهدف من هذا القرار منع وسائل الإعلام العربية من القيام بواجباتها فى نقل الحقائق من خلال تغطيتها للأحداث الإقليمية والدولية.

ودعت المنظمة الهيئات والمنظمات المعنية إلى رفض هذه الضغوط بكل صورها.

مصر

المنظمة تطالب السلطات باتخاذ إجراءات رادعة لمواجهة ظاهرة التعذيب في مراكز الاحتجاز

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات بشأن وفاة "عمرو عتريس حسن" بشبهة التعذيب داخل قسم شرطة إمبابة بمحافظة الجيزة أثناء احتجازه بالقسم، وقد أشار ذوى المجني عليه بأنهم سبق وأن طالبوا مأمور القسم بالتحرك لوقف التعذيب ونقل المجني عليه للمستشفي إلا أنه امتنع عن ذلك وقد اتهموا فى بلاغ قدموه للنيابة رئيس المباحث ومعاونه بتعذيب الضحية.

وقد علمت المنظمة أن النيابة العامة قد قامت بالإجراءات اللازمة من معاينة الجثة وانتداب الطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي ومعرفة سبب الوفاة.

وقد بعثت المنظمة برسالة للمجلس القومي لحقوق الإنسان لإحاطتهم علما بالقضية، واقترحت إثارة الموضوع فى الاجتماع الخماسي القادم والذى يضم مسئولي وزارة الداخلية والعدل ومكتب النائب العام بالإضافة لممثلي المجلس القومي لحقوق الإنسان لبحث سبل مواجهة ظاهرة تعذيب المحتجزين.

وقد طالب الأمين العام فى رسالته بوضع حد لهذه الظاهرة المشينة، وإجراء التحقيق في وقائع مقتل المذكور بشبهة التعذيب.

.. وحكم قضائي بتعويض أحد المعتقلين عن تعذيبه أثناء الاعتقال

تمكنت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء فى إطار حملتها ضد التعذيب فى مصر من الحصول على حكم قضائى بالتعويض عن التعذيب لصالح أحد المعتقلين السياسيين أثناء فترة اعتقاله التى تجاوزت تسعة أعوام.

فقد أصدرت الدائرة (٢٨) تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة حكمها بتاريخ ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ فى الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٠٠٧ المقامة من "عادل عبد الوهاب حسن إبراهيم" ضد وزير الداخلية المصرية بصفته، وقد قضت المحكمة فى حكمها الإبتدائي بتعويضه بمبلغ ١٢ ألف جنيه تعويضاً مادياً وأدبياً عما أصابه إثر تعذيبه أثناء فترة اعتقاله الخامسة من ٣ يناير/كانون ثان ١٩٩٨ إلى ٢ يناير/كانون ثان١٩٩٩. وكان المدعى عليه قد صدر بشأنه عدة قرارات اعتقال متكررة حتى تم الإفراج عنه فى ١٥ مايو/آيار٢٠٠٣.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بصدور حكم محكمة جنوب

القاهرة بتعويض المذكور عما أصابه نتيجة لتعرضه للتعذيب خلال فترة اعتقاله التى تجاوزت تسعة أعوام.

وأكدت المنظمة على أنه من الرغم من ضعف المبلغ الذى حددته المحكمة وعدم تناسبه مع الأضرار التى وقعت على المجني عليه، إلا أن المنظمة رحبت بمبدأ التعويض لكنها طالبت بمحاسبة المسئولين عن القيام بهذه الجريمة وتوقيع عقوبة رادعة عليهم، وطالبت بسرعة إصدار تشريع يتضمن تعريفاً واضحاً للتعذيب وينص على عقوبات رادعة على كل القائمين والآمرين به، ويحدد إجراءات التحقيق مع المعتقلين والمهتمين بما يحفظ حقوقهم ويحترم آدميتهم، باعتبار أن صدور مثل هذا التشريع سيؤدى إلى الحد من هذه الظاهرة الكريهة والتى تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

.. والمنظمة ترحب بقرار وزير الداخلية بإزالة الحواجز السلكية بين المساجين وأسرهم أثناء الزيارة

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار وزير الداخلية بإزالة الحواجز السلكية بين المساجين وأسرهم أثناء الزيارة والتى كانت تحول دون التواصل والاتصال المباشر بين السجين وأسرته.

والمنظمة ترى في إصدار هذا القرار خطوة جيدة وإيجابية فى تحسين أوضاع السجون والسجناء فى مصر، وتناشد المنظمة وزير الداخلية باتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تأكيد وإقرار كافة حقوق السجناء والمحتجزين بما يتفق مع أحكام القانون ومبادئ حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء.

اليمن
إغلاق صحيفة الشورى اليمنية وحبس رئيس تحريرها

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من جراء إغلاق مقر صحيفة الشورى اليمنية وصدور حكم قضائي بإيقافها عن الصدور لمدة ستة أشهر وحبس رئيس تحريرها "عبد الكريم الخيواني" لمدة سنة.

وقد قامت أجهزة الأمن بتحريز مكاتب الصحيفة وطرد الصحفيين والموظفين من مكاتبهم بعد احتجازهم لعدة ساعات، وذلك رغم إعلان رئيس الجمهورية عن مبادرة لإلغاء عقوبة حبس الصحفيين.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات بسرعة الإفراج عن رئيس تحرير الصحيفة ووقف العقوبات السالبة للحريات الصحفية.

سوريا
المنظمة تطالب السلطات بالإفراج عن ناشطين سياسيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بلاغاً من جمعية حقوق الإنسان فى سوريا أفاد أن السلطات السورية اعتقلت يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول الكاتب والباحث "نبيل فياض" الناطق باسم التجمع الليبرالي في سوريا. كما ذكر البلاغ أن السلطات السورية اعتقلت أيضا فى اللاذقية وهو عضو أيضاً في التجمع الليبرالي.

وتطالب المنظمة السلطات السورية بالإفراج عن الناشطين، ووقف أية تعقبات بحقهما.

الإمارات/السودان
المنظمة تطالب بالإفراج عن قيادي سوداني معارض

تنظر المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ إلى قيام سلطات الأمن الإماراتية فى يوم ٢٣ سبتمبر/أيلول الماضى بتوقيف القيادى السودانى المعارض "عبد العزيز خالد" بناء على مذكرة توقيف دولية صادرة من الانتربول فى العام ١٩٩٩ تمهيداً لتسليمه.

وقد صدر تصريح صحفي للناطق باسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان أفاد فيه أن الرئيس السودانى قد أصدر فى العام ٢٠٠٠ قراراً بالعفو عن معارضين سياسيين فى إطار إجراءات المصالحة السياسية والوطنية فى السودان، وهو القرار الذى شمل اسم "عبد العزيز خالد" وكان مفترضاً أن يتم تبليغ هذا القرار إلى الانتربول لوقف التعقبات بحق المذكور.

وفى ضوء هذه المعطيات، طالب الناطق باسم المنظمة السلطات الإماراتية بسرعة إطلاق سراح "عبد العزيز خالد" ووقف إجراءات تسليمه، كما طالب الحكومة السودانية بسرعة إبلاغ الانتربول بقرار العفو الصادر بحقه.

وقد طالبت المنظمة السلطات الإماراتية بسرعة إطلاق سراح المذكور، كما أصدرت تصريحاً صحفياً أكد على مخاطر إجراءات التسليم على حرية وسلامة المعتقل.

اختيار الأستاذ "محمد فائق" عضو باللجنة الدولية للتحرى فى أحداث دارفور

قرر السكرتير العام للأمم المتحدة اختيار الأستاذ "محمد فائق" أمين عام المنظمة عضواً باللجنة الدولية للتحقيق فى أحداث دارفور المشكلة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٥٦٤ والمكلفة بالتحرى فى الانتهاكات التى وقعت فى الإقليم بالمخالفة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى، وكذا تحديد ما إذا كانت الجرائم والانتهاكات التى وقعت فى الإقليم تمثل جرائم إبادة جماعية أم لا، فضلاً عن تحديد الآليات المناسبة لمحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات فى الإقليم.

وتضم اللجنة أربعة أعضاء آخرين من إيطاليا وغانا وباكستان وجنوب أفريقيا، وتبدأ عملها قبل نهاية أكتوبر/تشرين أول المقبل، وحتى نهاية يناير/كانون ثان ٢٠٠٥ بما يتزامن وموعد تقديم تقريرها إلى مجلس الأمن.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تعقد جمعيتها العمومية السادسة بالقاهرة فى شهر نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤

تعقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية السادسة بالقاهرة يومي ٢٤ – ٢٥ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤، والتي يشارك في أعمالها ممثلون عن مختلف أفرع المنظمة ومؤسساتها العضوة ومجموعاتها القطرية، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمناء الحالي.

تناقش الجمعية العمومية تقريراً من مجلس الأمناء عن أداء المنظمة خلال فترة ولايته، وتوصيات المجلس بشأن سياسة عمل المنظمة مستقبلاً، وتستمع الجمعية العمومية إلى تقارير ميدانية عن حالة حقوق الإنسان وأوضاع الأفرع والمنظمات العضوة وأنشطتها منذ اجتماعات الجمعية العمومية الماضية، فضلاً عن انتخاب مجلس أمناء جديد للدورة القادمة.

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية للمنظمة تعد أعلى سلطة فيها ، وتنعقد كل ثلاث سنوات، وقد سبق عقد الجمعيات الخمس السابقة فى الخرطوم ١٩٨٧، وتونس ١٩٩٠، والقاهرة ١٩٩٣، والرباط ١٩٩٧، والقاهرة ٢٠٠٠.

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان تستعيد نشاطها داخل السودان

عادت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان إلى مزاولة نشاطها رسمياً داخل السودان بعد سنوات من اضطرارها للعمل خارجه، وذلك عبر مبادرة عدد من أعضائها فى الداخل لإحياء نشاطها وتشكيل مجلس أمنائها فى ١٦ سبتمبر/أيلول تمهيداً لعقد جمعيتها العمومية فى غضون شهر من ذلك التاريخ.

وقد اختير د."أمين مكى مدنى" رئيساً للمنظمة، و"عمر الفاروق حسن" للعلاقات الخارجية، ود."على سليمان فضل الله"، و"جلال الدين السيد"، و"الصادق الشامى"، و"يوسف عبد الرحمن"، و"محجوب محمد صالح"، و"ميرغنى النصرى"، و"بشير البكرى" لعضوية المجلس.

وقد أرسل الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة برقية تهنئة إلى مجلس الامناء الجديد، رحب فيها بتشكيله وبمبادرة عودة المنظمة لمزاولة نشاطها فى داخل وعقد جمعيتها العمومية، وقد تلقى رداً مشمولاً بالشكر من أمين العلاقات الخارجية بالمنظمة السودانية عبر خلاله عن شكر أعضاء منظمته للمجهودات التى بذلتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان وأمينها العام من أجل دعم جهودهم لإحياء نشاط المنظمة السودانية فى الداخل.

المعهد العربى لحقوق الإنسان ينظم دورته السنوية العامة للتدريب على حقوق الإنسان

نظم المعهد العربى لحقوق الإنسان دورته السنوية العامة دورة عنبتاوى الرابعة عشر بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية فى الفترة من ٢٣ يوليو/تموز إلى ٨ أغسطس/أب ٢٠٠٤. وشارك فيها ٤٣ مشاركة ومشاركاً ينتمون إلى مراكز حقوق الإنسان ومؤسسات المرأة والطفل والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية والإقليمية من ثلاثة عشر بلداً عربياً، وقد تميزت هذه الدورة بتساوي نسبة المشاركة بين الإناث والذكور.

واستعرض برنامج هذه الدورة المنظومة الأهلية لحقوق الإنسان ومختلف الآليات المنبثقة عنها، والمحكمة الجنائية

الدولية، واهتم بحقوق الفئات الخاصة كالطفل والمرأة والإشكاليات التى تواجه إعداد خطط وطنية لحقوق الإنسان، كما ركز على إشكاليات عمل المنظمات غير الحكومية.

الجمعية اللبنانية تعقد دورة تدريبية في مجال دعم اللاجئين

عقدت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في بيروت فى ٩ أكتوبر/ تشرين أول دورة تدريبية حول القانون الدولي للجوء بهدف تدريب ناشطي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية على قضايا اللاجئين وكيفية دعم حقوقهم، وكذا تعريفهم بعمل المفوضية فى لبنان والعالم العربي ومختلف مناطق العالم، وتعميم مفاهيم قانون اللجوء للعام ١٩٥١ والبروتوكولات الملحقة به وفق المواثيق الدولية.

وفي الافتتاح ألقى كل من الأستاذ "نعمة جمعة" رئيس الجمعية، والأستاذ "محمد حنوش" ممثلاً لمفوضية اللاجئين. كما حاضر في الدورة كل من الباحث "هشام بزى" حول المعاناة النفسية للاجئين، والأستاذ "دومينيك طعمه" حول المبادئ العامة للحماية الدولية فى القانون الدولى، والأستاذ "حسن جوى" حول حقوق اللاجئين فى ضوء القانون الدولى.

الكويت

المنظمة ترحب بحصول الجمعية الكويتية على الصفة القانونية

منحت الحكومة الكويتية فى ٢٢ أغسطس/أب ٢٠٠٤ للمرة الأولى ترخيصاً بإشهار الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وذلك بعد موافقة وزارة الشئون ومجلس الوزراء.

ويرأس الجمعية الأستاذ "جاسم القطامى" السياسى والبرلمانى والذي يترأس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وللجمعية دور بارز تعزيز احترام حقوق الإنسان في دولة الكويت، وخاصة لضمان الحقوق القانونية لجميع المواطنين بصرف النظر عن أصولهم وأجناسهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن غير محددي الجنسية والعمالة الوافدة، فضلاً عن دعم حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

وقد رحبت المنظمة بإشهار الجمعية الكويتية باعتبار أن هذا القرار يدعم حركة حقوق الإنسان فىالكويت والوطن العربى.

وقد بعث الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة تهنئة إلى السيد "جاسم القطامى" رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ورئيس مجلس أمناء المنظمة، تمنى فيها دوام النجاح والتوفيق للجمعية فى المرحلة القادمة فى ظل قيادته لها.

المشرف على النشرة : الأستاذ/ إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ.علاء شلبى ، أ.هايدى الطيب ، أ.محمد راضى ، أ. معتز بالله عثمان

أ.اسلام محمد أبو العينين ، د.سامية حسين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

...

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس : د.أحمد صدقى الدجانى

الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع «الميرغنى» – مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني :
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohronline.com

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738